١- مدينة القاهرة .

٢- مدينة دمشق .

٣- مدينة عمان الكبرى .

٤- دور المنظمات غير الحكومية فى زيادة التماسك بالمجتمع المحلى الحضرى.

تجربة محافظة القاهرة فى تنمية المجتمع المحلى والتجديد الحضرى

سياسة محافظة القاهرة فى العشوائيات(١)

يعتبر المسكن المناسب المزود بالخدمات الأساسية دعامة الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية و صيانة القيم و الت اليد التى تمثل الأساس للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و في الثلاثين سنة الماضية ظهرت في مصر ظاهرة العشوائيات كنتيجة للعديد من الأسباب ،أهمها المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية و الهجرة من الريف إلى الحضر و عدم تمكن الدولة من وضع سياسات إسكان تتوافق مع متطلبات المجتمع وأصبحت العشوائيات تمثل أحد المشكلات الرئيسية التى تهدد التوازن الإجتماعى للمجتمع المصرى حيث قسمت المجتمع إلى فئة تنعم بثمار التنمية و فئة محرومة من ابسط الحقوق الآدمية . و في أطار البرنامج الانتخابى للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك والذى أكد فيه بضرورة التصدى بكل حزم لمشكلة العشوائيات ومن منطلق الجهود العظيمة التى تبذلها السيدة سوزان مبارك في هذا المجال فكان لابد من فتح ملف العشوائيات ووضع الخطط والاستراتيجية الشاملة واللازمة لسرعة التطوير والتنمية بما يتواءم و عصر الألفية الثالثة .

الاهداف التى تحققها خطة التطوير :-

١- نقل السكان من مناطق عشوائية متردية المستوى صحياً وبيئياً الى مناطق مرتفعه المستوى تصلها جميع المرافق قريبة من مكان معيشتهم السابق بحيث لا يتعارض مع مصالحهم.

---

(١) المصدر : محافظة القاهرة – البوابة الالكترونية – Cairo . gov . eg

٢- الاستفادة من قطع الاراضى التى تم إزالة العشوائيات منها في مشروعات استثمارية توفر فرص عمل لسكان المنطقة و تنهض بالاقتصاد

مناهج محافظة القاهرة فى تطوير العشوائيات :-

أولا من الناحية التمويلية

١- تطوير العشوائيات من خلال موازنة الدولة وما تخصصه من مبالغ ويبرز ذلك في تطوير نسبة من عشوائيات محافظة القاهرة و هى الإطار الغالب في تطوير العشوائيات و قد تم إنفاق ٨٠٨.٧ مليون جنية حتى الآن .

٢- تطوير العشوائيات بالجهود الذاتية لمحافظة القاهرة و أبرزها حكر أبو دومة - ارض الترجمان - ملاعب شيحة - عزبة خلف الشونة.

٣- مناطق يجرى تطويرها بالتعاون مع جهات دولية وذلك من خلال منح أبرزها الدويقة - الدرب الأحمر – منشأة ناصر- شارع عبد المجيد اللبان .

٤- مناطق يجرى تطويرها بالتعاون مع الجمعيات الأهلية و رجال الأعمال والمجتمع المدنى و أبرزها زينهم – عزبة وعرب الوالدة - المعصرة - النهضة

٥ - مناطق يجرى تطويرها بالتعاون مع وزارات (وزارة الثقافه - وزارة السياحة وزارة الإعلام .... الخ) و تمثل ذلك في تطوير القاهرة الفاطمية و منطقة سور مجرى العيون - ملاعب شيحة - الحرم الأمنى للتلفزيون)

ثانياً: تطوير المناطق العشوائية من ناحية منهج العمل :-

النموذج الأول: ازاله المنطقة العشوائية بالكامل ونقل المواطنين إلى مناطق أخرى حضارية وإعادة استخدام الاراضى في اغراض متعددة (حدائق عامة - إقامة مناطق صناعية - ....الخ) و من أمثله ذلك مناطق حكر أبو دومة - ارض الترجمان - منطقة المواردى ويكون ابرز الاستخدامات : سياحى فندقى ادارى مثل منطقة حكر أبو دومة أوخدمى تجارى مثل ارض الترجمان أو ثقافى مثل ملاعب شيعة .

النموذج الثانى :مناطق عشوائية يتم إزالتها بالكامل واعادة التسكين للمواطنين في مساكن حضارية بديله مؤقتة لحين إعادة التخطيط والبناء بشكل حضارى ثم إعادة المواطنين إليها مرة أخرى و من أمثله ذلك منطقة زينهم - الدويقة .

النموذج االثالث: تطوير المنطقة في وجود قاطنيها من خلال إعداد مخطط تفصيلي للمنطقة و إعادة استخدام بعض الأراضى بما يوفر كافه الخدمات المطلوبة للمنطقة مع تحسين حالة الشوارع والإنارة و تحسين و توفير البنية التحتية (الأساسية) و إعداد برنامج لصيانة المبانى و تجميلها وهذا النموذج تم تنفيذه في كل من عزبة و عرب الوالدة والمعصرة .

اولا :المناطق العشوائية القابلة للتطوير (٦٨منطقة عشوائية) بخلاف مناطق عشوائية كثيره لم تدرج بالحصرويتم التعامل معها مثل عزبة الصفيح - ملاعب شيحة - .....

ثانيا: المناطق العشوائية المقرر إزالتها لعدد (١٤) منطقة

١- حى الزاوية الحمراء (منطقة عشش ترعة الإسماعيلية) تمت الإزالة وتم نقل ١٣٧أسرة لوحدات سكنية جديدة بمساكن النهضة والسلام و تحويل مساحة الأراض إلى حديقة و مشاتل) .

٢- حى الشرابية (مساكن عشش مظلوم بالشرابية) تم نفل ٣٢٠أسرة لوحدات سكنية جديدة بمساكن النهضة والدويقة وتم الاستفادة من المنطقة فى : توسيع الشوارع و منها طريق شرق السكة الحديد وخلق محاور مرورية جديدة و إقامة مجمع مدارس ومناطق خضراء وخدمات .

٣- حى روض الفرج : (حكر ابو دومة) تمت الإزالة وسيتم تحويل المنطقة إلى استخدام سياحى (فنادق).

٤- حى عين شمس : (مساكن ايواء عين شمس) تمت الإزالة وتحويل المنطقة الى حديقة .

٥- حى الويلى : (عزبة على أبوالنور) تمت الإزالة ونقل ٥٠٧ أسرة لوحدات سكنية جديدة بمساكن النهضة والدويقة وئءتحويل مساحة الأرض إلى حديقة .

٦- حى السيدة زينب : (مشروع تطوير منطقة الموارى) تمت الإزالة و تحويلها إلى منطقة خدمات (موقف للنقل الجماعى + خدمات) حيث تم الانتهاء من تنفيذ أعمال الخرسانات للدور الأرضى للجناحين أ- ب (بالمبنى الإدارى) و الانتهاء من أعمال المبانى والمحارة و الوصلات الكهربائية للدورين الأرضى و الأول .

7,8 - حـى السـيدة زينـب: (تطـوير منطقتـى عشـش زيـنهم و عشـش وأكشاك قلعة الكبش) تم الإحلال والتجديد بإنجاز المرحلة الأولى و الثانيـة بمسـاحة إجماليـة ٣٢فـدان وجـارى العمـل بالمرحلـة الثالثـة بمساحة ١٩فدان وتدخل ضمنها عشش و أكشاك قلعة الكبش .

٩- حـى حـدائق القبـة : (عزبـة أبـو حشـيش) تمـت ازالـه جزئيـة للجـزء المعترض إنشاءكوبرى٦أكتوبر.

مراحل التطوير :-

المرحلة الأولى :إزالة العشش الموجودة بامتداد شارع الخليج المصرى ماراً بمنطقة أبو حشيش واستكمال هذا المحور حتى حدود حى الشرابية و فتح محور شارع الخليج المصرى بداية من شارع شبين القناطر حتى شارع السكة الحديد.

المرحلة الثانية : إعادة تخطيط المنطقة المحصورة بين مدرسة غمرة الثانوية وشريط السكة الحديد .

المرحلة الثالثة : إعادة تخطيط المنطقة المحصورة بين شريط السكة الحديد وشارع شبين .

١٠- حى الساحل : (منطقة أكشاك الساحل) لم يتم الأزالة بعد ومقترح إنشـاء مدرسـة وتوزيـع الجـزء المتبقـى كحـدائق مجـاورة للمـدارس المحيطة بالمنطقة .

١١- مصر القديمة : (مشروع تطوير منطقة عزبة أبو قرن) تنفيذ الإزالة يتطلب توفير إسكان بديل حيث إن هذه المناطق تعانى من كثافه سكانية عالية ، مراحل تنفيذ الإزالة :-

المرحلة الأولى :على اساس أن معظمها مخازن و فواخير متداخلة مع المنطقة الأثرية .

المرحلة الثانية : على أساس أنه يمر به محور يتعارض مع خط التنظيم و مطلوب مده إلى طريق العاشرمن رمضان وهومتداخل مع جامع عمرو بن العاص .

مقترح التطوير ان تكون منطقة استثمارسياحى متميز لوقوعه وسط منطقة أثرية مميزة .

١٢- حى السيدة زينب : (مشروع تطوير منطقة تل العقارب) تم حصر عدد الأسر المقيمة و السكان و العقارات .

١٣- حى الشرابية : (حكر السكاكيني) لم يتم الإزالة و جاري دراسة إمكانية تحويل المنطقة بعد الإزالة إلي التطوير مع الإزالة الجزئية .

١٤- حى السلام : (عشش ترعة المهاجرين حرم ترعة التوفيقية) جارى دراسة المناطق العشوائية التى تم الأنتهاء من إعادة تخطيطها (٥٦ منطقة على مستوى المحافظة) متمثلة فى :-

م	أسم الحى	عدد المناطق العشوائية	موقف الدراسة
١	حلوان	١٥	تم الانتهاء من اعتماد الدراسة وتم تبليغ الحى قرارالمحافظ رقم٥٠٤ لسنة ٢٠٠٠ .
٢	التبين	٣	تم الانتهاء من اعتماد الدراسة وتم تبليغ الحى قرارالمحافظ رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٠٠

م	أسم الحى	عدد المناطق العشوائية	موقف الدراسة
٣	دار السلام	١١	تم استصدار قرار محافظ رقم ٣٨٨لسنة ٢٠٠١وتم تبليغ الحى.
٤	المعادى وطره	٥	تم الانتهاء من اعتماد الدراسة وتم تبليغ الحى قرارالمحافظ رقم١٣٦٧ لسنة ٢٠٠١ .
٥	السلام	٥	تم الانتهاء من اعتماد الدراسة وتم تبليغ الحى قرارالمحافظ رقم ٤٢٢ لسنه2000
٦	المطرية	٧	تم استصدار قرار محافظ رقم ١٢٤٨لسنة ٢٠٠٠وتم تبليغ الحى.
٧	شرق مدينة نصر	١	تم استصدار قرار محافظ رقم ٩٢٥لسنة ٢٠٠٠وتم تبليغ الحى.
٨	منشأة ناصر	١	تم الانتهاء من اعتماد الدراسة ذلك بالأشتراك مع وزارة التعمير قرارالمحافظ رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠٠١ .
٩	حدائق القبة	١	تم الانتهاء من اعتماد الدراسة والموافقة بقرارالمحافظ رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٠٠١ .
١٠	الزيتون	١	تم الانتهاء من اعتماد الدراسة والموافقة بقرارالمحافظ رقم ٢٨٥٣ لسنة ٢٠٠٣ .
١١	المرج	٦	تم الانتهاء من اعتماد الدراسة والموافقة بقرارالمحافظ رقم ١٧٨١ لسنة ٢٠٠٥ .

موقف إعداد المخططات التفصيلية للمناطق العشوائية التى سبق ان تم الانتهاء من إعادة تخطيطها (عدد ١٢ منطقة على مستوى المحافظة) ممثلة فى :-

م	أسم الحى	عدد المناطق العشوائية	موقف الدراسة
١	الساحل	ويتضمن :- ١- منطقة عزبة وهبة ٢- داير الناحية . ٣- حكر محمود شلبى . ٤- حكر محمد على دياب ٥- منطقة حكر قشقوش	تم موافقة المجلس التنفيذى وجارى العرض على المجلس الشعبى المحلى
٢	شبرا	ويتضمن :- ١- منطقة عزبة جرجس ٢- منطقة العسال	تم موافقة المجلس التنفيذى وجارى العرض على المجلس الشعبى المحلى .
٣	غرب مدينة نصر	١	تم الانتهاء من المشروع وجارى العرض على المجالس

م	أسم الحى	عدد المناطق العشوائية	موقف الدراسة
٤	منشأة ناصر	٣	تم الانتهاء من اعتماد الدراسة وذلك بالأشتراك مع وزارة التعمير قرار المحافظ رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠٠١
٥	مدينة نصر	١- منطقة عزبة نصار	جارى عرضها على المجالس المتخصصة

التعامل مع الأنشطة الملوثة للبيئة :

تطوير ونقل الأنشطة الملوثه والتى خلقت عشوائيات حول هذه المناطق.

أولا :التطوير :-

- قرية الفخارين بالفسطاط :أحد المشروعات الحضارية الذى اقامته الجمعية المصرية للتنمية وتطويرصناعة الفخار حيث تعتبرالمشروع الأول من نوعه الذى يحاكى مشاريع تنمية الصناعات التراثية بدول العالم المتحضر جاء تلبيه لطموحات ٢٨فناناً وحرفياً يحملون على عاتقهم امانة الحفاظ على المهنة وتطورها وصولا الى منتج محلى تراثى يستحق أن يحمل شعار (صنع في مصر) .
- وضع حجر أساس و بدء تنفيذ مشروع تطوير الفواخير بمنطقة بطن البقر بمصر القديمة .

ثانيا : النقل :-

- مشروع تطوير منطقه المدابغ بحى مصر القديمة والمنطقة المحيطة بها : يهدف المشروع الى :-

١- زيادة الإنتاج من الجلود وتحسين الجودة .

٢- المنافسة على مستوى السوق العالمى و زيادة عائد مصرى من العملات الأجنبية.

٣- تقليل التلوث بمدينه القاهرة واستخدام معدات وعمليات صديقه للبيئة .

٤- خلق فرص عمل لحوالى ٢٠ ألف عامل حتى عام ٢٠١٧ حيث تم تخصيص ٥٣٣ فدان بمدينه بدر لنقل وتوطين أنشطة دباغة الجلود ومصانع الغراء من منطقه مجرى العيون وتخصص مساحه٢٨٢فدان لاقامة محطة المعالجة بالإضافه إلى ٨٣٠ فدان لاقامة غابة شجرية .

أقتراحات محافظة القاهرة لدفع العمل فى تطوير المناطق العشوائية :

أولاً : توفير التمويل اللازم لدفع عملية تطويرالعشوائيات باستغلال قيمة الاراضى المباعة في تطوير مناطق أخرى مثال لذلك حكر أبو دومة .

ثانياً : إنشاء كيان (شركة . جهاز ...) يكون مسئول عن التفاوض مع (البنوك أو المستثمرين ....) تكون متخصصة بموضوعات التنمية العمرانية .

ثالثـاً : إنشـاء صـندوق مسـتقل لتجميـع حصـيلة بيـع الأراضـى ، استغلال هذه الحصيلة لتمويل الصرف على المناطق العشوائية (صندوق التنمية الحضرية).

رابعـاً : الحـد مـن نمـو العشـوائيات مـن خـلال وضـع ضـمانات وأن يتضمن قانون البناء الموحد شروط بما يضمن عدم ظهورعشوائيات جديدة .

جامعة دمشق

كلية الهندسة المعمارية

قسم الدرسات العليا

قسم التخطيط والبيئة

معوقات التنمية الحضرية

دراسة حالة لمدينة دمشق

مفهوم التنمية :-

وضع السبل كافة في توظيف تنمية الواقع الافتراضي وتطوير الفرضيات التي تفي بضروريات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال في تلبية احتياجاتها بما يرتبط باستراتيجيات التنمية المستدامة .

مفهوم التنمية الحضرية :-

يقول ابن خلدون :الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخذ من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها. أو عملية تغيير التركيب الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والباديةإلى المدينة أو

للمادية ممايشمل النواحي الفيزيقية كالنسيج العمراني والمباني و الكتل والجوانب الاجتماعية.

الحضرية:-

تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع مما يضمن تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة .

- هي الرؤية المستقبلية للتطوير العمراني وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج لتنمية المستدامة .

التنمية العمرانية شق أساسي من التنمية الحضرية التي يقصد بها تنمية المناطق غيرالريفية وتشمل التنمية العمرانية (الاسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية)توفير المرافق والخدمات وتوفير فرص العمل ولا يمكن دراسة مشكلات التنمية العمرانية دون الأخذ بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية باقليم دمشق مثلا .

معوقات التنمية:-

هى العوامل التى لا تفى بضروريات الحاضر لفترة آنية دون القدرة على تلبية حاجيات الأجيال القادمة ومن أبرز المسببات إنتقال السكان من الريف إلى المدينة (أى الهجرة الداخلية) أو من مركز المدن إلى الضواحى ضمن مجال جغرافى معين وغالبا ما تكون أهم المعوقات الحضرية هي:-

١- تطور حجم السكان والكتلة السكانية.

٢- جذب الهجرة من الريف بحثا عن العمل.

٣- نمو متزايد للمناطق العشوائية.

٤- الزحف العمراني على المناطق الزراعية.

٥- الأختناقات المرورية.

٦- التلوث البيني .

معوقات االتركيبة السكانية والمؤشرات الديموغوافية تشمل على :-

١- حجم السكان : معرفة عددالسكان لمنطقة محدودة المعالم في فترة زمنية معينة.

٢- معدل النمو السكاني .(مستوى الخصوبة والوفاة) تعتبر من أهم العوامل مساهمة في زيادة عدد السكان.

٣- التركيب الاقتصادي للسكان:

أ- تركيب القوة البشرية.

ب- التركيب العام لقوة العمل.

ج- معدل النشاط الاقتصادي المنقح والمعدلات العمرية.

د- معدل الإعالة الاقتصادية.

ه- التركيب المهنى لقوة العمل.

و- تركيب قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي.

ز- تركيب قوة العمل حسب الحالة العملية.

٤- التركيب العمري والنوعي للسكان.

٥- التركيب التعليمي للسكان.

٦- التركيب الزواجي للسكان.

٧- التركيب الزواجي للاسرة.

شهدت دمشق في العقود الثلاثة الماضية نموا متسارعا للسكان انعكس في تضاعفه حوالي مرتين ونصف وفي ارتفاعها حوالي ١,٥ مليون في عام ١٩٩٠إلى ٤مليون نسمة عام ٢٠٠٥ وتتصف دمشق بتوزيع نوعي شبه متساو وتركيب نوعي من حيث يقدر عدد السكان الفئة العمرية أقل من١٥ سنة بنحو٤٨٪ من مجموع السكان وهو مايؤدي لتوسع قاعدة هرم السكان وكبر متوسط حجم الأسرة الى٧,٤ وارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية إلى ٤٧٧لكل ١٠٠شخص نشط اقتصاديا عام ٢٠٠٥كما يمثل ذلك التركيب مشاكل المجتمع لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بالاضافة لزيادةالضغوط على سوق العمل هذا الى جانب هجرة السكان من الريف الى المدينة وبين الاحياء والمناطق حيث تتم الهجرة الطوعية للسكان بشكل طوعى من مكان لأخر بهدف الحصول على وضع اجتماعى أرقى .

أو ما يطلق عليه الغزو العمراني للرغبة في تحسن الوضع الاجتماعي مما يسبب إعادة تنظيم المجتمع لأن السكان الأصليين الذين نزحوا من مناطقهم خلفوا ورائهم تراثا اجتماعيا وأنظمة عمرانية و يتعين على الجماعات الجديدة أن تتكيف مع ذلك وتغير من أنماطها وأساليبها .

تداخل المشاكل الاجتماعية للمدينة وعلاقتها الوثيقة بالمشاكل الاقتصادية وتأثيرهذه المشاكل المتداخلة على الوضع العمراني للمدينة.

اختلال التركيبة السكانية وفقدان الحيوية الاجتماعية

أولا: التغيرات الديموغرافية والتكوين العمري للقوة العاملة :-

تشهد معظم الدول العربية انخفاضا بطيئا لمعدل الخصوبة وانخفاضا سريعا لمعدل الوفاة مما يؤدي لزيادة الفئة العمرية ممن هم أقل من١٥عاما داخل الهرم السكاني لهذه الدول وبالرغم من انخفاض معدلات الخصوبة من المتوقع استمرارارتفاح معدل الاعالة وارتفاع نسبة المسنين.

كذلك مشاكل النمو السكاني المرتفع الذي يؤدى الى زيادة قوة العمل بمعدلات تفوق النمو السكاني المرتفع حيث زاد السكان في سن العمل ١٥سنة فأكثر ٩,٣ ملايين بمتوسط النمو السنوي٧,٦٪.

ازدادت اشكاليات القوى العاملة بعدم كفاية تشغيلها وضعف كفاءتها ونقص الكفاءة في ادارة التشغيل او بما في سوق العمل من بطالة بمختلف أنواعها.

هذا مما يؤدي إلى:

١- انخفاض معدل استيعاب العمالة في القطاعات الانتاجية.

٢- انخفاض قدرة القطاع الحكومي والقطاع العام على استيعاب العمالة مع الخصخصة.

٣- زيادة كبيرة في التوظيف داخل القطاع الغير الرسمي نتيجة لمحدودية معدلات الاستيعاب يمثل القطاع الغير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخليين الجدد في السوق.

٤- ضعف الحراك المهني بالنسبة للعاملين من كبار السن وارتفاع معدل النمو الداخلي للشباب.

٥- ضعف الارتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ما زال النظام التعليمي لا يستطيع أن يخرج العمالة المناسبة لاحتياجات سوق العمل يرجع ذلك لنقص التدريب ونقص الموارد المالية والبشرية وارتفاع معدل التسرب في الاقتصاد سوريا.

كان الاتفاق العسكري أهم التحديات التي تواجه الأقتصاد السوري ووقف حائلا دون قدرته على خلق فرص العمل اللازمة لداخلي سوق العمل .

لعب التمويل الخارجي دورا أساسيا في تمويل الانفاق العسكري السوري وجذب للاقتصاد السوري مشاكل اقتصادية كثيرة.

في الثمانينات تدهورت أحوال الاقتصاد السوري نظرا لارتفاع المديونية وبعد فترة طويلة من النمو والتشغيل المنخفض نسبيا.

أعطت الحكومة السورية في اجنددتها الاقتصادية التوظيف الأولوية حيث قامت وزارة التخطيط بوضع برنامج لحل٤٤٠ألف وظيفة بتكلفة مليون دولارخلال خمس سنوات.

ويشغل القطاع الخاص ٥٠٠ ألف وظيفة سنوياً في سوريا لذا فإن زيادة معدل نمو الاقتصادى لتشجيع النمو يستهدف التشغيل الكامل وزيادة قدرة القطاع الخاص على امتصاص العمالة وتشجيع المشروعات الصغيرة مع اتخاذ الاجراءات التالية .

أ - تنمية وتشجيع القطاع الخاص.

ب- تنمية القطاع الغير الرسمي.

ج- المشاركة وتنفيذ السياسات فى تشغيل الشباب بالمشاركة الفعالة فى كافة الفعاليات الحكومية والنقابات.

٤- المياه والموارد البيئية (الاختلال في الموارد البيئية)

الاختلال في الموارد الطبيعية يصاحب النمو السكاني فيتمثل في أزمة أستخدام متعددة الجوانب خاصة أن دمشق تقع ضمن منطقة داخلية معدل هطول الأمطار٣٥٠مم . لذا فعدم التوازن في الموارد المائية والاستخدامات المائية يسبب لها مشكلة كبيرة حيث يقدر اجمالي هطول الأمطار٦٧٠٠مليون م٣ وتقدرمياه الجريان السطحي بحوالي ٣٥٠٠مليون م٣ من المفترض أن يستفاد من مياه الأمطار في الزراعة إلا أن معظم المياه تذهب سدى دون حجزها في أحواض او ان تتبخر أوبجريانها إلى الصحراء إذا باتت معظم الأراضي الزراعية تسقى بمياه الصرف الصحى مما سينعكس سلباً على المزروعات وبالتالي على صحة المواطنين وعلى عملية التصديرمع سوء استعمالات الأراضي حول اقليم بردى ومصدر مياه الشرب في نبع الفيجة إذ أصبح مقلب قمامة .

كذلك هدر المياه من قبل المواطنين حيث نصيب المواطن الواحد حوالي ١٢٠ لتر يوميا ومن خلال الأطلاع على عدة صور لمدينة دمشق أيام زمان نشهد الغطاء النباتي ومنسوب المياه المرتفع

ومن خلال الاطلاع على واقع المدينة والتحديات الاستراتيجية الضاغطة على المدينة نجد بأن دمشق التي تبلغ مساحتها ١٠٧٢٠هكتاراًصبحت تتشكل من :-

٥٢٪ مساحة انشائية (بمعنى آخر القضاء على الغوطة) .

٢٨%جبلية(تآكل قسيون) .

٩,٥%مساحة خضراء (لأسباب تجارية والمخالفات الجماعية)

مع تدني معدل المساحة الخضراء ضمن معدل الهطول ٢١٢ملم سنوياً لذا نجد أن دمشق تسير بطريق التصحر.

وحسب المعدل العالمى للمساحة الخضراء ٤- ٦م للمواطن فإنها فى دمشق تبلغ ٧٦سم للمواطن.

وفي المستشفيات لكل ٦٠٠مواطن سريرفي دمشق لكل ١٣٠٠ مواطن.

ثانيا:معوقات مناطق المخالفات العشوائية :-

يمكن تعريفهاهى المناطق التى نمت بصورة مخالفة للمعايير التخطيطية ونظراً لأنها غيرمخططة فهي تفتقد العديد من الخدمات وشبكات المرافق.

مناطق المخالفات العشوائية في مناطق التوسع العمراني تعود هذه الظاهرة لأكثر من أربع عقود مع جملة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي قصدها المواطنون لممارسة ومتابعة حياتهم .حيث تمثل الاشكالية الحضرية محدودية الخدمات والموارد في المدن وعدم قدرتها على مواجهة الزيادة المستمرة للنمو السكاني مما يؤدي للأرباك في توفير الخدمات الأساسية وإلى ظهور المساكن العشوائية وتحتاج هذه المدن للتوسع فى انشاء الطرق ووسائل النقل وتنظيمها أن المواطنين الذين قصدوا مناطق التوسع العمراني لتأمين مسكن لهم يتلاءم مع امكانتهم المادية جذبتهم أسعار الاراضي في هذه المناطق باعتبارها الأرخص مقارنة ببقية مناطق المدينة.

حيث يبدأ البناء بغرفة وينتهي بعدة غرف .بداية كان المواطنين يتقاسمون أراضيهم بالتراضي

وفق شروط منظمة .وعند صدور قانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧١ أخضع مناطق التوسع حول مدن مراكزالمحافظات للاستغلال ليتم تنظيمها وتقسيمها لصالح الجهات العامة والجمعيات السكنية والذى جمد تلك المناطق نظريا من الوجهة المعمارية إلا أن بناء الأراضي بشكل مخالف استمر بسبب الطلب على الأراضي وأخذ أصحاب الأراضي وملاكها ببيع الأراضي كيفما اتفق للتهرب من استحقاقات الاستملاك .مما أدى لتحول مناطق المخالفات لمدن دائمة.

وتم اعداد مخططات تنظيمية لها مع ضرورة الانتباه الى الطلب والعرض للأراضي معدة لبناء وتوفيرعرض أكبر من الطلب ضمن رؤية لا تقل عن ٣٠ عاماً لكسر الأسعارالمرتفعة للأراضي التى لايمكن للمواطن تملكها الا من خلال قروض ودراسة كاملة ومنح هذه القروض ضمن متوسط دخل الفرد واعادة النظربنظام القروض والضرائب وكسر الأسعار الجنونية للأ راضي والعوائد لأغراض السكن مع توفيرالعرض الواسع للأراضي . داعية المؤسسة العامة للاسكان لتحمل المسؤلية وردم الهوة بين العرض والطلب .لذا فانتشار المناطق العشوائية أكبر مشكلة تواجه التنمية العمرانية حيث يصعب التعامل مع هذه المشكلة ولا يوجد محدد لها وكل منطقة عشوائية لهاحالة مستقلة و لها جوانبها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة عن أي منطقة أخرى.

وللمسكن والحي دور هام في تحديد مستوى السلوك الاجرامي في تجمع المدن وتطور المدينة كما أن ولازدياد كثافتها السكانية دورا كبيرا في تطور الجريمة فقد اثبتت العديد من الدراسات وجود تناسب طردي بين

التطور الحضري للمدن وارتفاع مستوى الجريمة فيها رغم ارتفاع مستوى الأسلوب العلمي والتقني في مكافحة الجريمة فيه و رغم ارتفاع مستوى التعليم والخصائص الطبيعية للمناطق السكنية فإن ذلك ليس له علاقة كبيرة بالسلوك الاجرامي أوالانحراف أو الأعمال المخلة بالأمن اذ أنها كانت نتيجة عدد من العوامل الأخرى منها ملكية المسكن ونوع المسكن وحجم المناطق وكثافة السكان في الحي السكني.

ملكية المسكن : وجود علاقة عكسية وقوية بين نسبة المساكن المأهولة بمالكيها في الحي وبين معدلات الجرائم وفيها يعود الارتباط الاجرامي بين الجريمة وبين نسبة المساكن المستأجرة التي تمثل عاملا موثرا لزيادة معدلات التغيير السكني التي تودي لموجات الترحال والاقامة في مكان آخرذو خصائص اجتماعية واقتصادية معينة تختلف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمالكي المساكن فالحي يتأثر سلبا وايجابا بخصائص ساكنيه وعلى ضوء ذلك يمكن تبريرالعلاقة بين مدى الاستقرارالسكني وارتفاع ملكية المساكن من قبل ساكنيها وبين معدلات الجريمة.

أما عن نوعية المسكن : دلت الدراسة على أن العمائر ذات المداخل المحصورة يقل تعرض شققها للسطومقارنة مع العمائر ذات المداخل غير المحكمة وتعدد المداخل وتعدد استخدامات المبانى ووجود المستودعات أو سكن العمال كلها أماكن تصلح للجريمة.

والجرائم لها علاقة بالمستوى النوعي والكيفي للمنازل فهناك علاقة اجتماعية بين الجرائم والمستوى النوعى والكيفى للمساكن كما ان للتفكك الاجتماعي دورا فرعيا في ذلك كما ان الترابط الاسرى يقلل من الحد من الجريمة اما الكثافة السكانية فتسبب فى زيادة معدل

الجريمة ويزداد معدل الجريمة با زدياد حجم المدينةهذا ما نلحظه في المدن الكبرى مثل لندن أما في دمشق نلحظ ذلك في المناطق العشوائية مثل جرمانا في الآونة الأخيرة وتلعب الظروف السياسية دورا في ذلك.

كذلك مشكلة التفريغ السكني المستمرمن أحياء مركز المدينة . فالمدينة تنمو باستمرار وأنما الحياة السائدة تتبدل وتتغير اذ تتواصل هجرة السكان الأصليين من أحياء المدينة القديمة إلى الأحياء الجديدة وتتفكك التركيبة السكانية ويبدأ التدهور في كينونة هذه الأحياء وما يتبع ذلك من هروب للخدمات والفاعليات الجديدة ويأتي السكان الجدد ويتكدسون ومايتبع ذلك من عادات وتقاليد مغايرة مما أدى لتفكك وحدة الجوار بالكتل والمباني والفعاليات المختلفة فمثلا منزل يصبح ورشة يحدث ذلك فى منطقة الشعلان وفي مركز المدينة القديمة.

معوقات التنمية العمرانية :-

المعوقات العمرانية:عدم وجود نظام عمراني ملائم لاستعمالات الأراضي.

وتغطي هذه الفئة النواحي التخطيطية في الحي مثل القرارات الحكومية بشأن التغيير في أنظمة البناء واستخدامات الأراضي والشوارع الضيقة والمتعرجة وانعدام المناطق المفتوحة في الحي كما تغطي الجوانب المعمارية في المسكن مثل قصور الأداء الوظيفي ونقص المساحات . وتهالك المباني وارتفاع تكاليف صيانتها وتردي ونقص المساحات وتردي الحالة الانشائية للمباني وعدم وجود ارتدادات وأفنية داخلية وصعوبة في التوسع الراسي و الأفقي وعدم وجود كاراجات للسيارات.

١- غياب مخطط توجيهي تنطيمى عام للمدينة.

٢- غياب الصيانة المستمرة للمساكن وغياب دعم مالى وتقني للسكن وتعديل النظام .

٣- ظابطة البناء بحيث يكون مريحا في التعامل مع أعمال الصيانة وتحقيق نظام الوجائب بما يتلاءم مع التنمية المستدامة.

٤- غياب قاعدة قانونية لحماية المباني التاريخية والتزامية أسس وتنظيم عمليات البناء ضمن حدود المدينة.

٥- وضع خطة تحدد مهام ومسؤليات ادارية لكل من الجهات المعينة لحماية التراث.

٦- غياب أحكام تنظيمية مناسبة لحماية الطابع العمراني وانسجام البنية المبنية في تحديد ارتفاعات المباني.

٧- توفير مصادر تمويل مستمرة ومنح قروض لتنفيذ استراتجيات ومشاريع تنموية.

٨- تأكيد مبدأ المشاركة باحداث قطاع مشترك تساهم بها جهات معينة.

٩- توفير حوافز اقتصادية لتشجيع المواطنين على القيام بالمشاريع التنموية والتطويرية.

١٠- غياب توازن مستقر بين عمليات التجديد والتغيير التي تنظمها استراتيجيات تنموية وعمرانية بيئية واقتصادية.

١١- غياب مشاركة المجتمع.

١٢- اشراك الفئات المستخدمة (مالكي ومستأجري مساكن العقارات وأصحاب العمل والعاملين ومؤسسات ومنظمات محلية في عمليات التخطيط).

١٣- اشراك مؤسسات مستهدفة ثانوية (ادارية)

١٤- مشاركة أهل المنطقة (التأكيد على العمل الجماعي ونبذ الفردية). اذ نعيش منطومة متطورة ضمن تنافسية محتومة نحو الأفضل ونعاصر فترة زمنية هي الأصعب . لذا يجب العمل ضمن فريق واحد وكذلك من الناحية الاقتصادية فإن سحب السيولة من أيدي المواطنين سيؤثر بشكل مباشر على الحركة التجارية والصناعية. كما أ ن التركيز على مدينة واحدة (دمشق)الكل يتجه الى دمشق (يمثل ذلك خلل تنموي وتربوي) من الجهات الحكومية يجب أن ينطلق من أساس استثماري صريح وواضح ويسعى لتحقيق الجدوى الاقتصادية: توفير مساكن ومباني وطرق وخدمات على مستويات بمواصفات معماريةعالية وتنظيم مدني راق وتكافل للبنى التحتية والبنية التشريعية التي تخدم مشاريع الاستثمار سواء الانتاجية أوالخدمية وتستقطب رؤوس الأموال الوطنية

غياب شبكات بنى تحتية (شبكة مياه العذبة. شبكة الصرف الصحي .شبكة الانارة)

شبكة المرور والنقل

غياب شبكة النقل العام وشبكة سير المشاة

اشكاليات التراث العمراني في المركز التاريخي لمدينة دمشق :

مشكلة الخلط في استعمالات الأراضي حيث تتداخل استعمالات سكنية وتجارية وتعدي على أبنية تاريخية متميزة اثريا ومعماريا (استعمال مناقض لوظيفة المبنى.ارتكاب مخالفات اضافة عناصر وملحقات دخيلة لتكوين المبنى الأصلي أوتقسيم وتجزئة المبنى المستخدم لأغراض تجارية إلى فراغات ومحلات مما يفقد المبنى أهميته.

تشويه النمط المعماري التقليدي في العديد من الأبنية بسبب الاهمال وعدم نضج أعمال الترميم والتجديد وعدم التجانس بين القديم والحديث.

قيام المدن الصناعية : (منطقة عذرا)

يجب أ ن تكون المنطقة مرنة وقابلة للتوصيف وقادرة على تأمين المسكن للعمال مع الاستفادة من موادالخام الطبيعية بما سينعكس على المستوى الاقليمي ضمن اطار الوعي البيني ومناطق تصلح لأي نشاط عمراني على امتداد٢٥سنة بما في ملك عامل الآمان والسلامة.

الدراسة الميدانية:

طريقة تحليل المعلومات:

من خلال استبيانات اجريت على فئة من السكان القاطنين وفئة من السكان المهاجرين وأخرى على فئة من المهندسين.

مستويات الموافقة	موافق	غير موافق	حيادي
الرقم المعياري	3	2	1

للحصول على الرفض والقبول تم أخذ تكرار الإجابات لكل مستوى وضربها في الرقم المعياري وأخذ نتائج الجمع الكلي وتقسيمها على ٣ أي عدد المستويات الكلي لتحويل القيمة لمؤشر مئوي نضرب الناتج بمئة ونقسمه على عدد أفراد العينة ٦٠ .

جدول يبين أراء أفراد العينة فى معوقات التنمية الحضرية المعمارية

الأسباب المعماري والعمرانية	موافق	غير موافق	حيادي	مؤشر الموافقة
ضعف وتهالك المباني القديمة وتكاليف صيانتها	35	5	10	20.8
عدم توفر مساحات مفتوحة بسبب الكثافة العالية للبناء	24	6	15	11
التغيير الحاصل بأنظمة البناء وتحويل استخدام الراضي المجاورة لتجاري	40	4	16	32
عدم وجود كراج للسيارة	30	6	25	14
صعوبة التوسع الرأسي والأفقي للمباني القديمة	15	5	25	72
الشوارع الضيقة والمتعرجة	35	10	20	16
قصور الأداء الوظيفي للمساكن	40	10	10	16

ثالثا:معوقات مرورية :-

الأزمة المرورية: يوجد في دمشق ٢٦٥ألف سيارة مرخصة حيث يتم ترخيص ٢٥٠٠سيارة يوميا اى أن هناك زيادة تقدر بحوالى ٧٠٠٠٠سيارة خلال عام.

تمثل جوانب حركة المرور والنقل مثل الازدحام والاختناقات المرورية ونقص مواقف السيارات وصعوبة التنقل بالسيارات مشكلة كبيرة مع تنامى أعداد شاحنات نقل البضائع وأنشطة التحميل والتنزيل صعوبة دخول سيارات الاسعاف للحي وكثرة الحوادث وصعوبة الاستدلال.

ويرتبط المرور ارتباطا وثيقا بموضوع التنمية فحركة الانتقال من مكان لآخر سواء للأفرادأوالموادلها أهميتها في تحقيق مطالب التطور الاقتصادي والاجتماعي وفي تلبية حاجات الأفراد وأهداف المجتمع.

والمرور بهذا المعنى عصب رئيسي في العملية الانتاجية ومفهوم جوهري في مقومات ومعوقات التنمية اذا كانت السيارة هى احد أهم الأدوات الرئيسية في حركة المرور . فان رغم ماحققته للبشرية من منافع عديدة و فوائد متنوعة منها سرعة النقل وتوفير الوقت والجهد وتحقيق الراحة وقضاءالحاجات وزيادة الروابط فضلا عن أهداف التنمية وتلبية أهداف المجتمع فأن لها الآثارالضارة على المجتمع وعلى صحة أبناء المجتمع بالاضافة الى هدرالطاقة وزيادة النفقات واستهلاك المعدات والمركبات وقطع الغيار والوقود.

مشكلة المرور مشكلة ليست محلية قاصرة على دولة وانما هي مشكلة عالمية تعاني منها أغلب المجتمعات المعاصرة سواء الغنية أو الفقيرة، المتقدمة أم المتخلفة صناعياً أو النامية .إن الزيادة في حركة المرور

التي صاحبتها مشكلة مختلفة هي المحصلة النهائية للنمو السكاني المتزايد والتوسع العمراني الصناعي والزراعي والتجاري وزيادة نشاط الصادرات والواردات وكذلك نتيجة سوءالتوزيع الجغرافي للسكان وتباين كثافتهم في المناطق المختلفة مع ارتفاع معدلات الهجرة إلى المناطق المختلفة مع أعباء المدينة ، فضلا عن سوء التخطيط العمراني للمدن وضعف بعض شبكات النقل و المواصلات وسوء حالة عديدة من المرافق مع زيادة أعداد المركبات الناجمة عن ارتفاع المستويات الاقتصادية.

أسباب مشكلات المرور:-

١- معدل التزايد السكاني الحالي.

٢- سوء التوزيع الجغرافي للسكان وتباين الكثافة السكانية في المناطق المختلفة.

٣- الهجرة الداخلية المتزايدة في المناطق الريفية التي أدت لزيادة حجم المناطق الحضرية وهومايشكل أعداد متزايدة على المدن المكتظة غالبا بسكانها.

٤- سوء التخطيط العمراني للمدن ووجود نقص عبر شبكات الطرق وعدم وجود طرق بديلة لاستيعاب الكم الضخم من السيارات مع مرور الطرق السريعة داخل المدن.

٥- سوء تصميم المباني على الطرقات والمداخل والمخارج.

٦- عدم وجود لافتات مرور كافية.

٧- الزيادة الكبيرة المطردة لعدد السيارات الخاصة المملوكة للأفراد نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة دخول قطاعات مختلفة للأ فراد مما يؤدي للأنعكاسات سلبية على التنمية في المجتمع خاصة اننا في

مجتمع نام في أشد الحاجة للثروة البشرية والأيدي العاملة هذا بالإضافة الى المواد والعوادم الخطيرة الناجمة عنها نتيجة عدم الصيانة مثل احادي أكسيد الكربون و ثنائي أكسيد الآزوت والرصاص ، اضافة للخسائر البشرية والعاهات والخسائر المادية نتيجة عدم احترام القوانين من قبل السائقين وعدم توفر ممرات المشاة بشكل كاف . اننا في مرحلة استخدام رشيد للطاقة تشكل نسبة استخدام الـ ٥٠ بالمئة منها سيارات مضى على استخدامها أكثر من ١٠ سنوات اذ تتزايد عملية استيراد السيارات حتى نصل الى حقبة استهلاك البنزين الفائض للتصدير.

جدول يبين أسباب المشاكل المرورية من وجهة نظر عينة من سكان مدينة دمشق

الأسباب المرورية	موافق	حيادي	غير موافق
ازدحام السيارات والاختناقات المورية	٤٩	٤	٤
المعاناة المستمرة حيث لاتتوقف مواقف سيارات	34	10	4
صعوبة وصول السيارات إلى المساكن وصعوبة الدخول إلى المدينة	43	13	9
تنامي اعداد شاحنات نقل البضائع	37	22	13
صعوبة دخول وخروج سيارات الاطفاء للحي	31	26	10

الأسباب المرورية	موافق	حيادي	غير موافق
صعوبة الاستدلال على مواقع المساكن	24	18	10
كثرة حوادث السيارات والاحتكاك عند الوقوف	22	12	12

رابعا:معوقات التنمية التكنولوجية والاتصالات :-

رغم نمو استخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد إلا أن تلك التنمية لم تنظم منذ البداية مما أوجد بعض الشوائب التي تؤثر على كفاءة عملية تطوير التنمية التكنولوجية مع التسليم بأن التكنولوجيا في حد ذاتها ليست غاية بل هي وسيلة التي تستطيع حل مشكلات العمل ورفع كفاءة التطبيقات المختلفة لتنظيم العائد ويمكن تصنيف هذه المشكلات مؤسسية واقتصادية وفنية وعوامل بنية المعلومات الجغرافية.

١- مشكلات مؤسسية :

عدم وجود كوادر مدربة من العمالة يكفي حجم العمل الضخم في مجال انتاج واستخدام نظم المعلومات كما أن هياكل المؤسسات يجب أن تبين وظيفة كل قطاع والمنتج المنظور خروجه وسريان المعلومات فيما بينها حتى يتلافى تكرار العمل حيث تقوم به هيئات وكذلك القطاع الخاص من العاملين في مجال نظم المعلومات الجغرافي بتكرارجمع البيانات ومعالجتها ...غياب التنسيق وعدم وجود التنظيم لآليت تنسيق البيانات مما يخدم منتجي المعلومات والبيانات الجغرافية.

٢- **مشكلات اقتصادية :**

ارتفاع قيمة المصونات المبدئية دون وجود عائد سريع لتغطية النفقات لذا فمشروعات نظم المعلومات الجغرافي تحتاج لدراسة جدوى تحقق فيها الأهداف والجدول الزمني للعمل.

٣- **مشكلات فنية :**

عدم وجود البيانات والخرائط في صورة رقمية أي أن الخرائط الورقية سواء الفتوغرافية أو الجيولوجية لا تغطي جميع أنحاء الجمهورية بمقاييس الرسم .لذا وجود البيانات والخرائط أساس نظم المعلومات الجغرافي لوضع الضوابط والمواصفات
القياسية لعمليات انتاج البيانات الجغرافية وبرامج نظم المعلومات لتوحيد أسلوب عملها.

وضع استراتيجية وطنية لتقانات الاتصالات والمعلومات فى القطاعات التالية :-

١- قطاع التعليم والثقافة.

٢- قطاع الاقتصاد والأعمال.

٣- قطاع الخدمات.

٤- قطاع البنى التحتية.

تطوير قطاع الاتصالات والمعلوماتية للاسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق بوضع الاستراتيجيات والخطة التنفيذية بالاشتراك مع القطاعين العام والخاص.

٥- تنمية الناتج القومي والمحافظة على الموازنة.

٦- تقدم خدمات الاتصالات والمعلومات من الهاتف الثابت و النقال و تبادل المعطيات.

٧- استخدام نظم المعلومات والاتصالات لدعم التنمية الاجتماعية خاصة لزيادةمشاركة المواطن في الحياة العامة.

٨- نشر وانتاج المعرفة باستغدام تقانات الاتصالات.

خامسا : معوقات ادارية :-

أسباب وعوامل تضخم الجهاز الاداري والدولة:

أدت عملية توحيد الهيئات والمؤسسات والأجهزة بقوامها في الشطرين الأنتاجى والخدمى إلى تضخم الجهاز الاداري بالإضافة إلى انشاء وحدات لم يكن الغرض منها سوى الاستيعاب الوظيفي للكادر القيادي والاداري في الشطرين السابقين فقد انعكس ذلك على الأوضاع المالية والنقدية للبلاد التي تعاني أصلا من شح في الموارد وضعف القاعدة الانتاجية وعجز وخلل هيكلي في الموازنة واستمر الوضع في التفاقم خلال السنوات الأولى من التسعينات نتيجة شغل وظائف فى عدد من المؤسسات الانتاجية والخدمية التي تعاني من عجز مالي وقصور في الأداء **ويبدو وضع الجهاز الاداري أكثر صعوبة من خلال:-**

١- تضخم الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة.

٢- سوء توزيع القوى العاملة.

٣- الاختيار وتعيين في الوظيفة بمعزل عن مبدأالجدارة والكفاءة.

٤- تعثر عدد كبير من وحدات القطاعين العام والخاص.

٥- تضارب وتداخل الاختصاصات بين الموازنات والمؤسسات والهيئات التابعة لها وضعف تنسيق الازدواجية بين قيادة المحافظات وفروع الوزارات.

٦- طول وتعدد خطوط السلطة.

٧- غياب نظام الملف الوظيفي.

٨- غياب التجديد الواضح لوظانف الدولة وتوزيعها على تكويناتها الوظيفية.

٩- غياب الاحصاء الدقيق لموظفي الدولة وتوزيعاتها الجغرافية وخصائصهم التأهلية و العمالة الفائضة والعمالة المزدوجة والأسماء الوهمية.

ظاهرة الفساد:

نتيجة استقراء الأشكال المختلفة للفساد في ظل القوانين وعدم وجود نظام متكامل للإدارة العامة وانخفاض الكفاءة الادارية وتدني الأجوروالمرتبات والحوافز والمركزية الشديدة والاجراءات الادارية المتكررة وغياب نظام توصيف وترتيب الوظانف ومنأ الثواب والعقاب أدى لعجز الجهاز الإداري من مواكبة التطورات على المستويين المحلي والخارجي وأصبح الحصول على الوظيفة أمر هام جدا مرتبطا بالفساد والمحسوبية.

الرقابة والمحاسبة والقضاء:-

لم يقتصر الاختلالات في وظيفة الدولة بل تعدت الجانب الادارى ووصلت الى دور الرقابة و المحاسبة كما تعرضت البيئة التنظيمية في الوحدات المشمول بالرقابة الى اختلال نظامها.

عوامل ضعف الجهاز القضائي:-

١- ضعف الرقابة على المحاكم والنيابة العامة.

٢- عدم الالتزام الكامل بتطبيق لأحكام والقوانين.

٣- شيوع مفاهيم خاطئة تتعلق بين المحاكم والنيابة العامة.

٤- غياب الشرطة القضائية والحماية الكافية لأعضاء السلطة.

سادسا : معوقات تجارية واقتصادية :-

تتميز دمشق بموقع جغرافي هام على المستوى الاقليمي مما يعكس أهميته كطريق تجاري . اذ تعد التجارة أحد المداخل الأساسية للتكامل الأقتصادي العربي ودعم عملية التنمية بعد وضع التسهيلات وسن القوانين اللازمة والضرورية التي تساهم بشكل أو بآخر في جعل عملية التبادل من صلب الحياة الاقتصادية العربية.

- وتنحصر الصادرات والواردات وتتمثل هذه المعوقات في عدد محدود من الأقطار العربية المتجاورة نتيجة انخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق.
- ضعف شبكة النقل والمواصلات بين البلدان العربية والأجنبية بجانب ضيق التبادل التجاري ليشمل تجارة الخدمات والسلع وهذا يتطلب قاعدة انتاجية أكثر تنوعا على التخصص فمبدأ المزايا التنافسية من خلال بناء بيئة استثمارية ملائمة للاستثمارات الوطنية والاستثمارات العربى المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقدم في مسار التكامل الاقتصادي العربية من خلال توحيد الرسوم الجمركية حيال العالم الخارجي.

النشاط الاقتصادي:

لم يكن منهجيا أو استراتيجيا بسبب افتقاره للمظلة السياسية الأوسع التي تحتضن مجمل عملية الاستثمار الاقتصادي .اذ كل تحدي للوجود هو في الوقت ذاته فرصة للانطلق نحو مجالات أعمق وأشمل في التعاون الاقتصادى العربى.

من أسباب ضعف التعاون الاقتصادي:

١- عدم الاستفادة من مساحة الفائض جغرافي.

٢- فائض البطالة أوالعمالة.

٣- وجود فوائض مالية ذلك يقتضى توزيع الاستثمارات فى الخارج.

أطرالاقتصاد الكلي الملائمة لخلق التوظيف:-

غياب تحديد السياسات الكلية المناسبة لمحاربة البطالة وخاصة بطالة الشباب غياب تنظيم الطلب على العمالة واستراتيجيات ملا ئمة لزيادة خلق الوظائف والتى تعكس أهمية دراسة عمالة الشباب ذلك أن نمو الناتج المحلي لأي اقتصاد يعتمد على مساهمة الشباب حيث أنهم يمثلو الفئة المنتجة.

كما تنعكس بطالة الشباب بشكل عام مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهات الطلب على العمالة داخل سوق العمل.

أهم الأسباب:

١- معدل نمو القوة العاملة.

٢- معدل نمو الاقتصاد المحلي حيث يعتمد نمو المدن على قدرات ومميزات الاقتصاد واستراتيجية التنمية الاقتصادية في مركز المدينة لذا ينبغي

تنشيط مركز المدينة .وتشمل الأولوية تحديد أساليب تحسين المستوى الاقتصادي للمدينة بصفة عامة وكفاءته وقدرة المدينة على المنافسة على المستوى الوطني والعالمي وتحسين فرص العمل بقاعدة عريضة تشمل القطاع غيرالرسمي . أن اشراك المؤسسات التجارية الصغيرة إلى جانب القطاع الخاص يساعد في فهم واستيعاب استراتيجية التنمية .بهدف الوصول للمشاريع التنموية والاقتصادية.

معوقات تجارية واستثمارية:-

تغطي العوامل الاقتصادية مثل ارتفاع أسعار الأراضي الرغبة في استثمارالأرض المقام عليها البناء والرغبة في تغيير استخدام المبنى من الاستخدام السكني إلى الاستخدام التجاري لدواعي الربح والرغبة في بيع المبنى القائم بغرض شراء أرض بديلة.

المعوقات الاجتماعية:-

تتسبب العوامل الاجتماعية مثل انتشار سكن العمالة الوافدة من فئة العزاب في الحي وتنامي أعداد المتسوقين والغرباء في الحي وانتشار الأنشطة التجارية في الحي السكني مثل أحياء الشعلان والقصاع الى مشكلات كثيرة معوقة للتنمية .

جدول يبين المعوقات الاجتماعية للسكن فى بعض الاحياء

الأسباب الاجتماعية	موافق	غير موافق	حيادي	مؤشر الموافقة
انتشار سكن العمالة وغالبيتهم من العزاب في الحي	٣٤	6	5	13.2
قناعة السكان بعدم ملائمة مراكز المدينة للسكن	35	13	10	15.66
انشاء مباني عالية مما أفقد المباني خصوصيتها	20	30	10	14.44
انتشار الأنشطة التجارية مما جعل المدينة غير ملائمة للسكن				
نقص الخدمات الأجتماعية والترفيهية كالملاعب				

المعوقات البيئية والخدمية:

تغطي النواحي البيئية كالازعاج والضوضاء وتلوث الهواء أهم المشكلات فى بعض الأحياء كما أن القصور فى التعامل مع الخدمات العامة مثل النظافة وصحة البيئة والرش بالمبيدات والتشجير يتسبب فى تدني اقتصاديات هذه الاحياء أضف الى ذلك مشاكل صيانة البيوت وفقدان بعض التجهيزات والخدمات الأساسية مع نمو أشكال معيشة جديدة يصعب تحقيقها فى أحياء قديمة في مركز المدينة وكذلك ظهور ورشات عمل وصرف وتدهور شبكة مياه الشرب وخدمات الصرف

الصحي تحول من النسيج العمراني التقليدي إلى أنماط معمارية مختلطة ضمن نسيج عمراني يجمع بين ملامح المدينة التقليدية ومنشآت متعددة يغلب عليها استعمالات تجارية و اقتصادية.

مع غياب معايير بيئية سليمة وواقعية مع عدم تقييم الأثر البيئي لحماية البيئة العمرانية مع عدم وجود برامج تخفض تلوث الهواء والضجيج و برامج التشجير وحماية المياه والتربة و استعمال الطاقة البديلة و تصريف النفايات.

جدول يبين أراء عينة من السكان فى المعوقات البيئية والخدمية

الأسباب البيئية والخدمية	موافق	غير موافق	حيادي	مؤشر العينة
الضوضاء والازعاج بسبب الكثافة العالية للسكن وحركة المرور	25	20	10	14
ارتفاع معدلات التلوث بسبب كثافة السيارات	35	20	5	11
قصور خدمات النظافة وجمع النفايات	10	30	15	14
قصور سفلتة الشوارع والأرصفة	30	20	10	12
قصور مشاريع تصريف مياه وسيول الأمطار	30	20	10	12

معوقات التنمية السياحية:-

خطة التنمية السياحية جزئية وليست متكاملة مع غياب المخطط التوجيهي لاستعمالات الأراضي.

التوظيف السياحي والثقافي لبعض المباني التاريخية الهامة مثل بيت سباعي و مراكزالنشاطات الاجتماعية دون الأخذ فى الاعتبارالعلاقة بين المباني وإيجادعلاقة تكاملية بين وظائف مقترحة.

مع وجود خطة غير شمولية تركز على المباني فقط دون العناصر الأخرى المكونة للتراث العمراني والقابلة لتوظيف الأستثمار السياحي كالمسارات والفراغات العمرانية كأحدى المكونات السياحية.

وبالرغم من كل المعوقات فإن دمشق تبقى ذات عراقة تاريخية مدونة وصيت علمي واسع تبوأت مكانة ثقافية ومعمارية بارزة في اقليمها تمكنها من مواجهة التحديات في هذه الآونة من خلال استراتيجيات التنمية على كافة الأصعدة وسن القوانين اللازمة التي تحمي تاريخ دمشق وتحفظ كيانها الاسلامي مهد الحضارات من خلال الدورالفعال لكافة فئات الشعب.

استراتيجيات التنمية الحضرية في المملكة الأردنية الهاشمية[1]

تمهيـد:

تعتبر التنمية الحضريه للمدن وتوجيه هذه التنميه ، بحيث تنسجم مع الأهداف والخطط الأقتصاديه والأجتماعيه والبيئيه والأنسانيه وعلى المستوى الوطني أو الاقليمي أو المحلي ، من أهم ركائز الأستدامة للمدن القائمه أو التي ستنشأ .

وإنّ تبني استراتيجيات معينه بهذا الصدد لا بدّ وأن يقترن بشيء من المرونه والقدره والأمكانيه على تعديل هذه الأستراتيجيات ووفق المتغيرات ومتطلبات المرحله . لأن في التحديد المطلق لهذه الأستراتيجيات يجعل في معظم الأحيان من تنفيذها أمراً صعب المنال .

ومن هذا المنطلق ، لا بد وأن تستند أية استراتيجيات لتطوير التنميه الحضريه للمدن حاضراً ومستقبلاً على دعائم راسخه وقراءات واقعيه ومنظوره خاصةً في المجالات التالية :

- الموارد الطبيعيه والقدره على تنفيذ البرامج والخطط المنبثقه عن هذه الاستراتيجيات .
- الموارد البشريه والقدره على تطويرها واستغلالها الأستغلال الأمثل.
- الخصائص الطبيعيه ، ومدى انسجام استراتيجيات التنميه الحضريه بالمقارنه ، للموقع .

---

١ المهندس/ منذر الصالح و المهندس/ سمير صبحي – امانة عمان الكبرى- المملكة الأردنية الهاشمية

- الخصائص البيئيه للموقع والقدره على التعامل معها والحفاظ عليها وادارتها وفي جميع المجالات بما في ذلك البيئه السياحيه .

- كفاءة المدن القائمه في توفير موقع السكن والعمل والتفاعل الأجتماعي والثقافي والدراسه والتنزه المناسب وتأمين الأنتقال السهل ضمن كافة الفعاليات في المدن وتأمين المستوى البيئي والصحي المناسبين .

- الخصائص السكانيه بما في ذلك العادات والتقاليد والهجره والنمو والتركيب والتوزيع والعماله .

- الأنظمه والقوانين والتشريعات والأجراءات المعمول بها في المجالات بأعلاه ومدى موائمتها لضمان تنفيذ الأستراتيجيات مدار البحث .

- الجهات والأجهزه القائمه على مراقبة وتنفيذ وتطوير أو تعديل البرامج والخطط المنبثقه عن استراتيجيات التنميه الحضريه للمدن.

- وأخيراً الأوضاع السياسيه المحيطه وعلى المستوى الأقليمي والدولي ومدى تأثيرها على رسم وتنفيذ الأستراتيجيات مدار البحث.

ومهما يكن من أمر ، فأنّ واقعية استراتيجيات التنميه الحضريه للمدن لهي العنصر الأهم في تحقيق الأستدامه لهذه التنميه وبالتالي لهذه المدن . لأن في واقعية هذه الأستراتيجيات انعكاسات إيجابيه على أطراف المعادله : السكان، المكان ، البيئه والموارد الطبيعيه .

مقدمة:

يتميز الأردن ، وبالرغم من شح الموارد ، بتوجهه إلى اعتماد التنميه كأساس ضمن استراتيجياته وخططه الأقتصاديه على المستوى الوطني والأقليمي والمحلي ومنذ عقود عدة مضت. وقد سعى الأردن إلى انتهاج التنميه كركيزة لتطوير المجتمع الأردني ليواكب الدول المتقدمه .

- فبعد النجاحات التي حققها في مضمار التنمية الريفيه وما أنتجته من انعكاسات إيجابيه على المواطن الأردني والمجتمعات المحلية منه ، أصبحت لديه الخبرة الواسعه والتجربه الرائده في مجال التخطيط التنموي .
- إذا أن المملكه الأردنية الهاشميه قد تم تقسيمها مؤخراً ولغايات التنميه الشامله إلى ثلاثة اقاليم هي :
  - اقليم الوسط ويشمل عمّان الكبرى
  - اقليم الشمال
  - اقليم الجنوب
- ويشتمل كل اقليم وحسب التقسيمات الأداريه أربعة محافظات . كما وأن لكل اقليم خصائصه التي تميزه عن الاقليم الآخر وذلك في مجال الطبيعه الطوبوغرافيه والمناخيه والبيئيه وعدد السكان والمصادر الطبيعيه والعمود الأقتصادي لكلٍّ من هذه الاقاليم.

وقد جاء هذا التقسيم ضمن استراتيجية الدوله في تطوير التنميه للمراكز الحضريه المنتشره في كل إقليم وتمهيداً لتأمين التوازن التنموي والبيئي والعمراني بين هذه الاقاليم .

- فكانت أول تجربة للدوله في هذا المجال إنشاء وحده اداريه لاعداد الدراسات التنمويه للمراكز الحضريه في إقليم عمان - البلقاء وكان ذلك في عام ١٩٧٩ وتمّ على ضوءه المباشره في تكرار هذه التجربه في كلٍّ من اقليم الكرك واقليم الباديه .

- وقد قامت أمانة عمّان بخوض تجربتها الناجحه في إعداد الخطه التنمويه الشامله لعمان الكبرى وكان ذلك عام ١٩٨٥ .

- كما وأخذت امانة عمان الكبرى على عاتقها إعداد وانهاء الدراسات المتعلقه بتنمية مدينة الزرقاء وانجزت وثيقه الخطة الشامله للزرقاء الكبرى وكان ذلك عام ١٩٩٧ .

- وأتسع مجال الدراسات الأستراتيجيه للتنميه الحضريه في أمانة عمّان الكبرى لتتبنى تقسيم المملكه إلى ثلاثة اقاليم أخذت على عاتقها بتحهيز استراتيجيات التنميه الحضريه لأقليم الوسط وكان ذلك عام ١٩٩٥ وهي بصدد الأنتهاء من اعداد الوثائق المتعلقه بذلك.

وعلى أية حال فأن أمانة عمّان تعتمد التخطيط المسبق للتنميه الحضريه كاستراتيجيه في توجيه النمو العمراني لمدينة عمان وللمدن التابعه لها ضمن عمان الكبرى واقليم الوسط وهي لا تألل جهداً في تطوير هذه الأستراتيجيه تباعاً ووفق المتغيرات ومتطلبات المرحله .

١. إستراتيجيات النمو الحضري في الاردن :-

سعت المملكة الاردنية الهاشمية وعلى مر العقود الماضية الى تبني استراتيجيات مختلفة للنهوض بالتنمية الشمولية على المستوى القومي والاقليمي والمحلي كان وما زال الهدف منها النهوض بالانسان الاردني على كافة الصعد .

وقد واجهت الحكومات المتعاقبة مختلف المتغيرات السياسية والسكانية والاقتصادية محلياً واقليمياً ودولياً ، واستطاعت تخطي كافة الصعوبات والتعامل مع كافة المتغيرات طيلة الحقبة المذكورة وبالرغم من المد والجزر والنهوض والتراجع في الموازين الاقتصادية والتأثيرات السياسيه . ونجحت مع كل هذه العوامل الى فرض نفسها على خريطة العالم من خلال نجاحاتها في تحقيق النمو الريفي والحضري وخلق المراكز الريفية والحضرية مستدامة التنمية . ومن خلال قيامها بانجاز المشاريع المنافسة دولياً في مجال انتاج البوتاس والفوسفات والاسمنت ومشاريع البنية التحتية وفي كافة المجالات وعلى إمتداد حدود الوطن .

١- ١ الأهداف العامه للتنمية الحضرية في الاردن

إن من أهم الأهداف التي وضعتها الحكومات الاردنية المتعاقبة لتبني استراتيجيات معينه للتنمية الحضريه في الاردن وتطوير هذه الاستراتيجيات وفق المتغيرات تنحصر في البنود التاليه :

- دعم الميزان الاقتصادي للدولة من خلال اقامة المشاريع الاقتصادية المنتجة ضمن المراكز الحضرية القائمة او المنوي انشاؤها .
- رفع مستوى المعيشة من خلال توظيف المشاريع التنموية في توفير فرص العمل .
- النهوض بمستوى البنى التحتية للمراكز الحضرية وفق برامج تنفيذية وتطويرية لها .
- تطوير مستوى الخدمات المقدمة في مجالات التعليم والصحه والثقافه والسياحه والخدمات الاجتماعيه .
- ضمان استدامة التنمية للمراكز الحضريه والريفيه على السواء .

- وقف الزحف الصحراوي وتنمية البوادي والمحافظة على الاراضي الزراعية .

- حماية البيئة وخلق التوازن البيئي والسكاني والاقتصادي بين كافة اقاليم المملكة . واخيراً

- تطوير واعتماد المعايير المناسبة في ادارة الموارد الطبيعية والبشرية وبشكل شاملً لكافة المجالات .

٢- ١ الأهداف الاقليمية للتنمية الحضريه في الأردن .

حتى تحقق الأهداف العامة ، المذكورة سابقاً ، غاياتها فان الحكومة تسعى دوماً ومن خلال تلك الأهداف الى استنباط الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الاهداف وعلى المستوى الاقليمي الذي يشمل مراكز حضرية وريفية . وتنحصر هذه الأهداف في تحقيق الأمور التاليه :

- تبني استراتيجية تنموية لتقسيم المملكة الى اقاليم تنموية يمكن من خلالها وضع الاطر والخطط لتنمية هذه الأقاليم .

- تحقيق التوازن البيئي والأقتصادي بين الأقاليم .

- ضمان التنمية المستدامة للاقاليم من خلال التوزيع المتوازن للسكان وفرص العمل وخدمات البنية التحتية بين كافة الاقاليم .

- ضبط هجرة السكان من والى كل اقليم للاقاليم الاخرى .

- المحافظة على الأراضي الزراعية وتنمية انتاجيتها وادارة التنمية الريفية .

- زيادة فعالية ادارة الموارد الطبيعية في الاقليم الواحد من خلال انشاء المشاريع الانتاجية المنافسة .

- السيطرة على الزيادة الطبيعية لسكان الاقليم الواحد والقدرة على التخطيط وتوجيه وبرمجة الاعمار في المراكز الحضريه والريفيه ضمن الاقليم الواحد .

- القدرة على وضع الخطط التنموية المستقبلية للاقاليم ووفق خصوصية كل اقليم وموارده الطبيعية .

- القدرة على صياغة خطة وآلية لتحقيق التكامل المطلوب في كافة المجالات بين الاقاليم .

- المحافظة على مصادر المياه والمياه الجوفية والقدرة على ادارتها ضمن اقاليم المملكة .

- التوجه نحوتحقيق وادارة البيئه السياحيه وتنميتها ضمن اقاليم المملكة كامله .

- تأسيس قاعده للمعلومات فيما يتعلق بالسكان والعماله وخدمات البنيه التحتيه والنشاطات الأقتصاديه واستعمالات الأراضي وسوق العقارات الأردني يمكن الأستناد عليها في رسم الخطط الأستراتيجيه للتنميه لمختلف الأقاليم .

٣. المعوقات العامه للتنميه الحضريه :

- يقاس نجاح الحكومات في الدول المتطوره في مدى قدرتها على رسم استراتيجيات معينه للتنميه الحضريه في مختلف مراكز النشاطات الحضريه في دولها ومدى مقدرتها على تنفيذ هذه الأستراتيجيات

وانعكاسات هذه الأستراتيجيات على المجتمعات المحليه ضمن تلك المراكز .

- وعادة ما تضع الحكومات خططاً وبرامج لتنفيذ هذه الأستراتيجيات والتي لا بد وأن تكون مرنةً قابلةً للتعديل والتغيير ووفق المعطيات التي تستجد في مرحلة من مراحل تطبيقها . على أنه لا بد وعند وضع هذه الأستراتيجيات والخطط التنفيذيه لها أن تأخذ في الحسبان عدة اعتبارات أساسيه منها :

- استناد هذه الأستراتيجيات لمدى حاجة المراكز الحضريه للتنميه والتطوير والأستدامه .

- القدره الماليه والأداريه للحكومه على تنفيذ توصيات الخطط والبرامج التنمويه المنبثقه عن الأستراتيجيه العامه للدوله .

- توفر المعلومات الأحصائيه التفصيليه والتحليليه وتطويرها تباعاً في مجالات السكان والمصادر الطبيعيه والعماله والبيئه والسياحه والصناعه والزراعه والتجاره وخدمات البنيه التحتيه وإخضاعها لخدمة أهداف الأستراتيجيات الموضوعه .

- الأستقرار الأقتصادي والسياسي للدوله والدول المجاوره .

- وجود قاعدة صلبه ومتطوره من الأنظمه والقوانين المطلوبه لتنفيذ استراتيجيات التنميه.

- مدى تبني الألتزام بتوصيات وخطط وبرامج استراتيجيات التنميه الحضريه .

- ترسيخ مفهوم المؤسسية لدى الجهات القائمه على تنفيذ توصيات هذه الأستراتيجيات ضماناً لاستكمال تنفيذ هذه التوصيات مهما تغيرت أو تبدلت الحكومات المتعاقبه .

- أما فيما يتعلق بالعوائق التي تعترض تنفيذ هذه الأستراتيجيات فيمكن استقاؤها ، وبشكل عام ، من خلال الأعتبارات الأساسيه عند وضع ورسم هذه الأستراتيجيات والمذكوره سابقاً . على أنه يمكن تحديد هذه العوائق عامة بالبنود التاليه :

- عدم استقرار الوضع السياسي ضمن حدود الدوله والدول المجاوره .

- عدم الاستقرار الاقتصادي والموارد الطبيعية والبشريه .

- عدم توفر القدرة الماليه ومصادر التمويل لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج المنبثقه عنها.

- تفاقم الهجره القسريه والطوعيه للسكان وسوء التوزيع الجغرافي لهم .

- حالة اللاسلم واللاحرب بين بعض الدول المتجاوره .

- تضارب وعدم وضوح الاهداف المنشوده للاستراتيجيات الماليه والاداريه وتبنيها الصبغه النظريه دون العمليه لها .

- غياب التنسيق بين المؤسسات والجهات ذات العلاقه في تنفيذ عناصر وبنود التنميه الحضريه .

- تغييب دور المجتمعات المحليه في وضع أسس هذه الأستراتيجيات والخطط المنبثقه عنها .

١- ٢ معوقات التنميه الحضريه في المملكه الأردنيه الهاشميه:

لقد عانت المملكه الأردنية الهاشميه والحكومات المتعاقبه لها ومنذ عدة عقود تبعات وقيوداً اصطدمت مع تطلعات هذه الحكومات في رسم وتنفيذ معظم الأستراتيجيات التي وضعت لتنميه المراكز الحضريه .

وبالرغم من ذلك الوضع الذي هيمن على المنطقه لعقود خلت ، وما زال ، فقد استطاعت الحكومات المذكوره تنفيذ الجزء الأكبر من هذه التطلعات وعلى مستوى المملكه .

إلاّ أن تلك التبعات والقيود والعوائق نجحت وعلى الأقل في تأجيل أو تأخير أو إلغاء تنفيذ بعض هذه الأستراتيجيات .

وتنحصر هذه القيود والعوائق والتبعات ، والتي ساهمت وبشكل كبير في خلخلة الأستراتيجيات الموضوعه ، في البنود التاليه :

- الوضع السياسي في المملكه وتأثره وبشكل كبير ولمدة طويله من حالة اللاسلم واللاحرب.
- تأثر المملكه وبشكل كبير من الحروب المتكرره وتبعاتها .
- الهجره القسريه للسكان مما أربك كافة الخطط التنمويه وأصبح معظمها بعيداً عن الواقعيه.
- نشوء مناطق الأزدحام السكاني ومناطق الصفيح والمخيمات في مرحلة من مراحل الأنفلات العمراني وضعف الرقابه .
- عدم القدره مالياً وأدارياً على تنفيذ استراتيجيات التنميه الحضريه.
- عدم توافق استعمالات الأراضي المعتمده مع الحاجه المتزايده للنمو العمراني في المراكز الحضريه.

- الأعتداء على الأراضي الزراعيه وإعمارها في ظلّ غياب الرقابه والأنظمه والقوانين الصارمه التي تمنع ذلك .

- ضعف الأستغلال الأمثل والمبرمج للموارد الطبيعيه والبشريه وتوظيفها لخدمة المراكز الحضريه والمجتمعات المحليه .

- زيادة الطلب والتوسع في مجال خدمات البنيه التحتيه .

- تعدد الجهات القائمه على تنفيذ توصيات استراتيجيات التنميه واختلاف قدراتها وبرامجها التنفيذيه .

- عدم الربط الحقيقي بين سوق العقارات وكلفة المشاريع الأنمائيه مع الخطط والبرامج التنمويه المتمخضه عن استراتيجيات التنميه للمراكز الحضريه .

- غياب عناصر البعد الأنساني والبعد البيئي والبعد الأجتماعي الحقيقي في وضع المعايير لغايات التنميه العمرانيه في المراكز الحضريه .

- كلفة المشاريع ، البيئيه والصحيه والمروريه ومشاريع البنيه التحتيه ، الباهظه وعدم القدره على الوفاء بتنفيذها وفق البرنامج المقرر .

- الممارسات الخاطئه والأعتداءات المتكرره والمخالفات الأنشائيه والبيئيه والصحيه للفرد ومدى أثرها السلبي على عجلة وخطط التنميه الحضريه . وأخيراً .

- عدم استجابة المعايير والأنظمة والقوانين المعمول بها لرغبات المجتمع المحلي والحاجه الضروريه لتطويرها لتواكب متطلبات المرحله والمستقبل المنظور .

٣. مشروع تخطيط اقليم الوسط :-

تبنّت أمانة عمان الكبرى ، وكما ذكر سابقاً ، موضوع دراسة اقليم الوسط تنموياً والذي يشمل ضمن حدوده العاصمه عمّان الكبرى .

وكان الهدف الرئيسي من تبنّي هذا الموضوع دراسة أثر البعد الأقليمي للعاصمه عمّان على المراكز الحضريه والريفيه المنتشره في الاقليم وتأثرها بها ، وبالتالي اعتماد استراتيجيه محدده لتنمية هذه المراكز ووضع الخطط المستقبليه والآليه للتنميه العمرانيه في هذه المراكز والمركز الرئيسي عمّان الكبرى .

١- ٣ مبررات وأهداف الدراسه:

- من منطلق تحقيق التوازن البيئي والأجتماعي والأقتصادي على مستوى الاقاليم وعلى مستوى المراكز الحضريه الرئيسيه ضمن الاقليم الواحد ، ارتأت أمانة عمان الكبرى البدء في التوسع في نظرتها الشموليه للتنميه الحضريه بحيث تشمل المناطق الواقعه ضمن اقليم الوسط تمهيداً لتوزيع مكاسب التنميه وبعداله بين كافة الاقاليم ومراكز هذه الاقاليم الحضريه .
- ولم يأت هذا التوجه من فراغ بل على العكس من ذلك فأن توجه الدوله لتطوير بناء استراتيجيات التنميه الحضريه للاقاليم والمدن الرئيسيه كان ترجمة لما تقوم به امانة عمان الكبرى حالياً باعداد الدراسات والتوصيات للتنميه الحضريه لاقليم الوسط .
- أما المبررات والأهداف الرئيسيه التي دعت إلى تبني دراسة اقليم الوسط فهي :

- الزياده المضطرده في عدد السكان واضطراب توزيعهم في الاقليم وتركيز هذه الزياده ضمن المراكز الحضريه القائمه وبالتالي الضغط المتواصل على طلب الخدمات وتأثر البنى التحتيه لهذه المراكز وعدم كفايتها وقدرتها على تلبية الحاجه السكانيه .

- الأعتداء على الأراضي الزراعيه واستغلالها لغايات الأعمار وتأثر الوضع البيئي نتيجةً لذلك وضمور الرقعه الخضراء وزيادة الرقعه الصحراويه .

- تأثر ونضوب المخزون الجوفي من المياه وتلوث المياه السطحيه والحاجه الملحه لتأمين مياه الشرب لسكان المراكز الحضريه .

- زيادة الضغط على شبكات الطرق ووسائل النقل العام والحاجه إلى تطوير هذه الشبكه على مستوى الاقليم وكذلك تطوير وتحديث وسائط النقل العام للتقليل إلى الحد الأدنى من الأزمات المروريه الخانقه في بعض المراكز الحضريه .

- وضع آليه معينه للتنسيق بين امانة عمان الكبرى والبلديات الأخرى الواقعه في الاقليم لاعتماد استراتيجية معينه في وضع ورسم الأهداف المنشوده لتنمية المراكز الحضريه والآثار المشتركه للتنميه بين امانة عمان الكبرى والبلديات مدار البحث .

- اقتراح الخطط التنمويه الشامله المرحليه وبعيدة المدى للمراكز الحضريه ضمن الاقليم الواحد والتي تضمن تطبيق مفهوم التوازن البيئي الأقتصادي الأجتماعي السكاني بين تلك المراكز والمحافظة والاستمرار بالارتقاء بالمكتسبات التي يتم تحقيقها في هذا المجال .

٢- ٣ منطقة الدراسه:

- تشمل منطقة الدراسه والتي تم تعريفها سابقاً " بأقليم الوسط " ٧٢ مجلساً بلدياً و ١٠٧ مجلساً قروياً بالاضافه إلى ١٩٢ تجمعاً سكانياً .

وتبلغ المساحه الأجماليه للاقليم المذكور ١٤٣٦٣ كم٢ تقريباً .

❖ أنظر مخطط حدود الاقليم بالنسبه للاقاليم الأخرى

" مخطط رقم ١"

❖ أنظر مخطط رقم "٢" توزيع التجمعات السكانيه في الاقليم

- من المساحه المذكوره بأعلاه (٧٨٠) كم٢ مساحة الأعمار الحضري وهي تشكل ٥,٤٪ من مساحة الاقليم . أي أن ٩٤,٦٪ من مساحة الاقليم المذكور غير مطّوره باستثناء ٩,٣٪ من أراضي الاقليم مستغله لغايات الزراعه .

❖ أنظر مخطط رقم "٣" استعمالات الأراضي في مدينة عمان عاصمة الأقليم .

٣- ٣ السكان والعماله:

- يقع اقليم الوسط والذي اعتبرت عمان العاصمه من ضمنه ضمن تقسيم المملكه إلى ثلاثة اقاليم هي : الوسط والشمالي واقليم الجنوب.

- ويعتبر التركيز السكاني في العاصمه عمان أكبر المراكز استيعاباً ومردّ ذلك أن عمان هي مركز الخدمات الرئيسيه وعاصمة الاردن.

وقد بلغت نسبة سكان الاقليم إلى سكان المملكه ٦٣٪ مما يعطي مؤشراً واضحاً للضغط على الخدمات والبنيه التحتيه في اقليم الوسط .

ويبين الجدول التالي رقم ١ توزيع السكان في الاقاليم الثلاثه في الأعوام ١٩٧٩ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٧.

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للسكان في الأردن حسب الاقليم لتعداد ٧٩ ، ٩٤ ، ١٩٩٧

الاقاليم	١٩٧٩	١٩٩٤	١٩٩٧
الأردن	٢,١٤٧,٥٩٤ ٪	٤,١٣٩,٤٥٨ ٪	٤,٦٠٠,٠٠٠ ٪
اقليم الشمال	٢٨,٣	٢٧,٦	٢٧,٦
اقليم الوسط	٦٢,٣	٦٣,٠	٦٣,٠
اقليم الجنوب	٩,٤	٩,٤	٩,٤
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

- أما بالنسبه للمباني وعدد المساكن في الاقليم ، فقد بلغ مجموع المباني في الاقليم ٢٧٢٠٢٦ مبنى وعدد المساكن ٥٣٥٩٤٥ مسكناً وعدد الأسر ٤٣٣٤٠١ أسره بمعدل إشغال ٨٤٪ ضمن الاقليم و ٨٠,٤٪ ضمن المملكه .

- وفي مجال العماله أرتفع حجم العماله في اقليم الوسط إلى (٦٤٩٧٧٧) عام ١٩٩٤ بينما كان عام ١٩٧٩ (٢٥٧٧٩٤) أي بزياده بلغت ١٥٢٪ وبمعدل نمو سنوي (١٠٪) .

وتشكل نسبة القوى العامله للسكان حوالي ٢٥٪ ويستأثر اقليم الوسط في توزيع القوى العامله نسبة كبيره من قطاع الأداره العامه والدفاع والخدمات الأجتماعيه وهذه النسبه تساوي ٣٣٪ من القوى العامله . يليه قطاع التجاره والفنادق ١٩٪ ثم الصناعه التحويليه ١٤,٦٪ فالانشاءات ٩,٩٪ .

- وبالمقابل تراجع قطاع الزراعه حيث كان ٧,٧٪ عام ١٩٧٩ ليصبح ٥,٨٪ عام ١٩٩٤ .

- أما فيما يتعلق بموضوع البطاله في حجم القوى العامله في اقليم الوسط فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من الحجم الكلي للقوى العامله ٢٢,٥٪ عام ١٩٩٤ .

٤- ٣ النقل والمرور:

- يتمتع اقليم الوسط بشبكة طرق رئيسيه وثانوية وقرويه جيده التكوين والخدمه ، حيث تنتشر شبكة من الطرق الرئيسيه بطول ٨٠٠ كم و ٥١٥ كم طرق ثانويه و ٢٠٠٠ كم طرق قرويه ويتم حالياً تحليل كفاية شبكة الطرق للعام ٢٠٢٠ باستخدام أحد برامج الكمبيوتر أخذين بعين الأعتبار التطور الحضري المتوقع في الاقليم

- أما فيما يتعلق بالسلامه المروريه والتي تشتمل على السلامه المرورية داخل المدن والطرق الخارجيه حيث تحتل السلامة المروريه داخل مدينة عمان وصفاً متقدماً من حيث سلامة المركبات بينما تحتاج سلامة

المشاه إلى تجهيزات أضافيه ، أما في المدن الأخرى فهناك نقص بالخدمات الهندسية المرورية ، وتتميز الطرق الخارجية التابعه لوزارة الأشغال بالكمال بإضافة بعض التجهيزات ، بينما تحتاج الطرق الثانويه إلى رفع كفاءة جسم الطريق وإضافة التجهيزات الأخرى .

٥- ٣ الخدمات الأجتماعيه والصحيه

يشتمل هذا القطاع بشكل رئيسي على الخدمات الصحيه والتعليميه .

- تحتل الخدمات الصحيه في الاقليم موقعاً مميزاً حيث بلغ عدد المستشفيات ٤٦ مستشفى و ٥٦٩٥ سرير (٢٠ سرير /١٠٠٠٠ نسمة) ، أما المراكز الصحيه فبلغ عددها ٤٣٢ أي مركز صحي واحد لكل ٦٥٨٣ نسمة أما نسبة الأطباء إلى السكان فقد بلغت طبيب واحد لكل ١٧٩٨ .وقد تبين أن بعض هذه الأرقام تقع ضمن معايير منظمة الصحه العالميه مثل المستشفيات والأسره والأطباء وبعضها يقع دون هذه المعايير مثل المراكز الصحيه .

ومن أبرز المشاكل التي تواجه الخدمات الصحيه :

- محدودية الموارد الماليه .
- عدم القدره على تعميم الخدمات الصحيه المجانيه لجميع المواطنين .
- تحول النمط المرضي من الأمراض الساريه إلى المزمنه .
- عدم التنسيق بين القطاعين العام والخاص .
- عدم توفر المعلومات الخاصه بالقطاع الصحي لاستعمالها في التخطيط .

- أما فيما يتعلق بالتعليم فقد بلغ عدد المدارس في الاقليم ١٧٧٤ مدرسة لكافة المراحل وبلغ عدد الهيئه التعليميه ٣٣١١٧ ويتركز التعليم الخاص ومدارس وكالة الغوث في اقليم الوسط حيث بلغ مجموع المدارس ٥٤١ مدرسة أما الكثافة المدرسيه فقد بلغت ٣١ طالب/ شعبه ونسبة الشعب ١٣ شعبه / مدرسة وحجم المدارس ٦١٣ طالب/ مدرسة للذكور و ٣٢٠ طالبة/مدرسة للاناث .

أما التعليم العالي فقد تطور تطوراً ملموساً ، حيث أصبح عدد الجامعات في الاقليم ١٥ جامعة بين رسمية خاصة يلتحق بها ٤٥٤٣٢ طالب وطالبه أي ٥٥٪ من طلاب الجامعات في المملكة كما بلغ عدد الهيئة التدريسية ١٧٢٠ . أما كليات المجتمع فقد بلغ عددها ٣١ كلية تقع معظمها في محافظة العاصمة وبلغ عدد الطلبة فيها ١٥٦٣٨ أي ٧٠٪ من طلبة كليات المجتمع في المملكة .

٦- ٣ الوضع الأقتصادي :

- تميزت فترة التسعينات بركود اقتصادي صاحب التغيير في الأوضاع السياسيه والأمنيه في المنطقة عقب أزمة الخليج على الرغم من البيانات الرسميه التي تؤكد على النمو الأقتصادي . وفي ما يلي نستعرض أهم التطورات القطاعيه في الأقتصاد الوطني ، ومساهمتها بالناتج المحلي الأجمالي (GDP) على مستوى المملكة والاقليم .

- أما في قطاع الزراعه فقد بلغ الانتاج الزراعي في المملكة (١٩٧,٨) مليون دينار عام ١٩٩٤ ارتفع الى ٢١٣,٣ مليون دينار عام ١٩٩٥ أي بمعدل نمو ٨,٢٪ ويشكل اقليم الوسط منها حوالي ٤١٪ ومساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٥٪ عام ١٩٩٤و١٩٩٥

وفي اقليم الوسط بلغت مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الاجمالي نحو ٢٪ لنفس الفتره .

- وفي قطاع الصناعة أرتفعت القيمه المضافه من ٨٨٦,٦ مليون دينار عام ١٩٩٤ الى ٩٦٥,١ مليون دينار عام ١٩٩٥ أي بمعدل نمو ٨,٩٪ ويشكل اقليم الوسط ما نسبته ٧٩,٩٪ عام ١٩٩٤ وتراجعت الى ٧٤,٩٪ عام ١٩٩٥ وبلغ معدل النمو السنوي حوالي ٢٪ في الاقليم وتراجعت مساهمة قطاع الصناعة في الاقليم بالناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من ١٦,٩٪ الى ١٥,٥٪ لنفس الفتره وفي المملكة ٢١,١٪ الى ٢٠,٧٪ عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي .

- وفيما يتعلق بقطاع التجاره فقد ارتفعت القيمه المضافه من ٣٤٦١٥٣ ألف دينار عام ١٩٩٤ الى ٤٠٣٩٣٧ الف دينار عام ١٩٩٥ أي بمعدل نمو ١٦,٧٪ . ويشكل الاقليم ما نسبته ٨٤,٧٪ و ٨٣,٩٪ على التوالي لنفس الفتره بينما حققت القيمه المضافه في المملكه معدل نمو ٢٨,٢٪ و ١٧,٩٪ لعام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي . حيث ارتفعت القيمة المضافه من ٤٠٨٥٧٦,٩ الف دينار عام ١٩٩٤ الى ٤٨١٥٤٣,٧ الف دينار عام ١٩٩٥ . اما نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت ٨,٢٪ و ٨,٧٪ عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في اقليم الوسط وفي المملكه بلغت نحو ٩,٤٪ و ١٠,٣٪ لنفس الفتره.

وانخفض التكوين الرأسمالي من ٥٤٢٧,٣ الف دينار عام ١٩٩٤ الى ٣٧٤٣,٦ الف دينار عام ١٩٩٥ . أي بمعدل تراجع ٣١٪ في الاقليم . وفي المملكة انخفض من ٥٨٧٤,٢ الف دينار الى ٤٥٦٧,٩ الف دينار لنفس الفتره وبمعدل تراجع بلغ ٢٢٪ وبلغت نسبة الاقليم للمملكه ٩٢,٤٪ و ٨٢٪ لنفس الفتره على التوالي .

- وفي مجال قطاع السياحة فقد ارتفعت القيمة المضافه في المملكه من ٢٢٨ مليون دينار عام ١٩٩٥ الى ٢٥٩,٩ مليون دينار عام ١٩٩٦ . أي بمعدل نمو ١٤٪ اما في الاقليم فتقدر القيمه المضافه بـ ١٦٣ مليون دينار عام ١٩٩٥ ارتفعت الى ١٧٧,٣ مليون دينار عام ١٩٩٦ . أي بمعدل نمو ٨,٨٪ وبلغت نسبة مساهمة القيمه المضافه بالناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري في اقليم الوسط حوالي ٣,٥٪ و٣,٤٤٪ لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي . اما في المملكة فقد بلغت النسبه ٦,٢٪ و ٥٪ لنفس الفتره كما وتشير البيانات الرسميه ان ميزان السياحه موجب ولصالح المملكة .(*)

٤-آفاق وتطلعات لتطوير استراتيجيات التنميه الحضريه :

بالرغم مما ورد سابقاً من أهداف عامه وأهداف محدده للتنميه الحضريه ، وبالرغم من وجود العوائق والصعوبات التي تعترض تحقيق هذه الأهداف وعلى كافة المستويات ، يبقى موضوع تبني استراتيجيات محدده للتنميه الحضريه وفي المدن العربيه على وجه الخصوص أمراً تقع علينا جميعاً مسؤولية رسم الأطار العام له ومراجعة وتطوير هذا الأطار العام وفق المتغيرات المحليه والدوليه.

على أنه ، لا بد وعند تحديد الأطار العام للاستراتيجيه المذكوره أن يلبي هذا الأطار حاجات وتطلعات المجتمعات المحليه في المدن العربيه وأن يضمن مشاركتها في رسم هذا الأطار . وأن يتفق هذا الأطار مع عادات وأعراف وتقاليد وقدرات المجتمعات المحليه وبعبارة أخرى أن يتوخى الواقعيه والأستمراريه والقابليه للتطوير .

(*) المصدر : دراسات مشروع اقليم الوسط – أمانة عمان الكبرى

ومهما اختلفت الأستراتيجيات العامه للتنميه الحضريه في المدن العربيه الا أنها يجب وأن تتفق في إطارها العام والذي لا بد أن يكون من ضمن أهدافه :

- تبني استراتيجيه عامه وموحده للتنميه الحضريه في الوطن العربي تقوم على اساس التكامل والتكافل الأقتصادي والأجتماعي والثقافي والبيئي .

- ضمان التنميه المستدامه للمدن العربيه من خلال تطوير البنى التحتيه وتطوير ادارة الموارد الطبيعيه والبشريه فيها على حدٍ سواء .

- إيجاد آليه معينه للتنسيق التنموي بين المدن الصناعيه العربيه من خلال تطوير العلاقات التبادليه في مجال صناعات السلع ووضع الأسس التنافسيه والتكامليه لهذه الصناعات .

- تطوير وتوحيد التشريعات والأنظمه ذات العلاقه بعناصر التنميه الحضريه في الوطن العربي .

- رسم الأطار العام للمحافظه على الغطاء النباتي في المدن والمراكز الحضريه ووقف الزحف الصحراوي والأسمنتي على المناطق الزراعيه .

- إيجاد الوسائل الكفيله بتوفير التوازن البيئي والأقتصادي والسكاني بين المراكز الحضريه في الاقليم الواحد وبين الأقاليم كافه .

- وضع أسس محدده لرفع مستوى ومعايير الخدمات المقدمه لسكان المراكز الحضريه وفي كافة المجالات.

- التأكيد على ضرورة المحافظة على مصادر المياه وتطوير أسس ادارتها في المراكز الحضريه وإيجاد الوسائل لتوفير بدائل المياه الجوفيه والسطحيه .

- الخروج بتوصيات تساهم في تطوير نظام ووسائط النقل وتخفيف الأثر البيئي للاستخدام المتزايد للمركبات الخصوصيه في المدن العربيه إلى الحد الأدنى .

- تبني استراتيجيه معينه تأخذ في الأعتبار تنمية الطفل والمرأه في الوطن العربي من خلال برامج وآليه تنبثق عن استراتيجيات التنميه الحضريه .

- تبني استراتيجيه معينه حيال تطوير مدن الصفيح ومراكز الأكتظاظ السكاني للمدن ودعم مشاريع الأمان الأجتماعي لقاطني هذه المواقع (المدن) .

- تعضيد العلاقة بين الموارد المائيه واساليب الصرف الصحي وادارة النفايات الصلبه والسائله والغازيّه من جهة وادارة استعمالات الاراضي من جهة أخرى .

- إيجاد الوسائل الكفيله بتدعيم سلطات الحكم المحلي في ادارة التنميه في المراكز الحضريه تنفيذياً وماليا وإشراك المجتمعات المحليه في صياغة وصنع القرارات المتعلقة بالتنميه الحضريه والمحافظة على مكتسباتها .

- إيجاد القنوات الكفيله بمشاركة القطاع الخاص في إدارة استراتيجيات التنميه الحضريه .

- تضمين البعد البيئي والانساني والاقتصادي والاجتماعي في بنود استراتيجيات التنميه الحضريه .

- تطوير وسائل النقل ودراسات المرور وضمن امكانيات المراكز الحضريه المتاحة وادارتهما بحيث يتم رفع الكفاءة لهما وضمن تلك الامكانيات .

- دعم مفهوم المؤسسيه للجهات القائمة على تنفيذ توصيات استراتيجيات التنميه الحضريه .

- تطوير الانظمة والقوانين والتعليمات المتعلقة بإدارة التنميه الحضريه للمدن بحيث تنسجم مع أهداف استراتيجيات التنميه الحضريه في المملكه ككلّ .

- إيجاد الأطر والوسائل الكفيله بتحسين القدرة المالية للمجالس المحليه والبلديات والمؤسسات القائمة على تنفيذ استراتيجيات التنميه الحضريه وادارتها .

١- ٤ توصيات لتطوير استراتيجيات التنميه الحضريه في الأردن:

لقد أخذ الأردن على عاتقه ، ومنذ عدة عقود ، تبني استراتيجيات مختلفه للتنميه الحضريه في الأردن . وبالرغم من اعتراض بعض المعوقات وخاصه غير المنظور منها لبرامج هذه التنميه في السابق والحاضر إلا أنه استطاع تخطي معظم هذه المعوقات وتحقيق نجاحات واسعةً في مجال تنميه المراكز الحضريه .

فمن تبنّي انشاء المدن الصناعيه وفرض التعليم الأساسي في المدارس وانشاء مراكز الأمومه والطفوله والمراكز الأجتماعيه الثقافيه والمكتبات والأسواق الشعبيه والنوادي الرياضيه والثقافيه والمراكز الصحيه

والمستشفيات العامه والخاصه وتبني شعار عمان الخضراء لزيادة الغطاء النباتي إلى تبني برنامج حزمة الأمان الأجتماعي لمعالجة مراكز الفقر والأكتظاظ السكاني في المراكز الحضريه .

إلا أنه لا بد من تطوير هذه الأستراتيجيات وجنباً إلى جنب تطوير ادارة وميزانيات البلديات والجهات الأخرى ذات العلاقه بتنفيذ بنود هذه الأستراتيجيات . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التحليل الواقعي والنظره المستقبليه لواقع التنميه الحضريه في المدن الأردنية .

وقد بدأت الحكومه فعلاً ، وبعد محاولات الحكومات السابقه ، بتبني تقسيم المملكه إلى اقاليم لتأمين التوازن البيئي والأقتصادي والسكاني لهذه الاقاليم من خلال دراسات الواقع التنموي لهذه الأقاليم تمهيداً لوضع استراتيجيات التنميه الحضريه المستقبليه للمراكز الواقعه ضمنها .

وتتوخى الحكومه الأردنيه بهذا الصدد إلى تطوير مفهوم التنميه الحضريه للمدن الأردنيه بحيث تشمل تحقيق الأهداف التاليه :

- تطوير الأسس المتبعه في رسم استراتيجيات النمو الحضري وتبني سياسة التخطيط الشمولي للمدن واعداد وثائق الخطط التنمويه الشامله على مستوى المدن وحتى الاقاليم .
- تبني سياسات راسخه وبرامج تؤمن التوازن السكاني والبيئي والأجتماعي والأقتصادي بين الاقاليم وبين المراكز الحضريه في الاقليم الواحد ضماناً لتحقيق الأستدامه لهذه المراكز وفي نفس الوقت ضبط الأنتشار العشوائي للعمران ضمن حدود المراكز الحضريه وخارجها .

- التوصل إلى صيغة واضحه ومقبوله توجه الأستثمار في مجالات الأسكان ومشاريع البنيه التحتيه والمشاريع الأنمائيه التي توفر فرص العمل وفق خطط وجداول تنفيذيه يتم الألتزام بها .
- تطوير خدمات البنيه التحتيه المقدمة في المراكز الحضريه لتواكب المعايير الدوليه المعتمدة في هذا المجال وخاصة ما يتعلق بمياه الشرب وادارتها .
- تأمين المكان المناسب للعيش والعمل واستنباط المعايير التي تؤمن الحد الادنى والمقبول لمكان السكن .
- استنباط الوسائل الكفيله بوقف الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية وتطوير آلية تحديد استعمالات الاراضي وادارة استثماراتها في هذا المجال .

الخلاصه :

إن عناصر البحث التي تم تناولها في هذا التقرير أسهبت في تحديد أهداف استراتيجيات التنميه الحضريه بشكل عام وأحيانا على وجه الخصوص . كما وانها أسهبت في تحديد معوقات التنميه الحضريه ومعوقات امكانية رسم الأستراتيجيات لها وتطويرها .

وقد تم شمول الأهداف العريضه للتنميه الحضريه في البحث بحيث تضمنت توفير الأستدامه للمراكز الحضريه وخلق البيئه الصحيه الأجتماعيه السكانيه والأقتصاديه المتوازنه على مستوى المراكز والاقاليم كما تضمنت تبني سياسة ادارة الموارد الطبيعيه والبشريه وخدمات البنيه التحتيه والأداره الماليه والمؤسسيه في المراكز الحضريه .

وتم ضمن هذا البحث تناول معوقات التنميه الحضريه وتحديد هذه المعوقات بشكل عام واسلوب التصدي لها ووضع الحلول والخطط الناجعه لتلافيها .

وتتفق أهداف هذا البحث مع أهداف الندوه في إيجاد قاعده مشتركه لمعالجة معوقات التنميه الحضريه في المدن العربيه وتطوير وسائل وأسس رسم الأستراتيجيات لها بمعزل عن القدره الماليه لهذه المدن إذ يبقى العنصر المشترك للمدن العربيه الأنسان العربي وعاداته وتقاليده وطموحاته وثقافته والمشاكل الحضريه المشتركه لهذه المدن وادارتها .

جامعة القاهرة

فرع الفيوم

كلية الخدمة الخدمة الاجتماعية

دور التنظيمات غير الحكومية في زيادة التماسك المجتمعي وتقديم الخدمات لسكان المجاورات الحديثة[1]

" دراسة مطبقة على حى كيمان فارس "

بمدينة الفيوم

مقدمة :-

يعتبر فقدان الاحساس بالمجتمع من أهم المشاكل التي تواجه أخصائي تنمية المجتمع الحضري ، وهذا الإحساس بالمجتمع المفقود Loss of Community ناتج عن عدم الترابط في المجاورات والتشتت الجغرافي للأسرة ، والهجرة ، وتحرك الطبقات الاجتماعية بصورة سريعة ، وارتفاع معدل الجريمة ، وانتشار المخدرات ، وهناك من يعتقد أنه من خلال تنمية المجتمع وزيادة الترابط وزيادة الإحساس بالمجتمع فإن الطلب على المخدرات سوف يقل [2] كما أن معدل الجريمة والعنف في المجتمع سوف يقل أيضاً .

---

(١) أ.د /أحمد شفيق السكرى ، أ.د/ محمود محمود عرفان – مؤتمر كلية الاقتصاد المنزلى جامعة الاسكندرية ١٩٩٧ .

(2) Harrison W. David " Community " in Encycopidia of Solial Work . N.A.S.W.-N.Y.-1995 P.P. 555-561

إن التوجهات المعاصرة في تنمية المجتمع الحضري على وجهة الخصوص تركز على اعادة العلاقات الاجتماعية حتى يمكن ايجاد الاحساس بالمجتمع أو المجتمعية Cmmunitarian .

لقد ساعدت الإختراعات الحديثة خاصة في وسائل الإتصال على ضعف العلاقات القائمة على أساس التقارب المحلي فعلى سبيل المثال عادة ما يستخدم التليفون بكثرة في حفظ الروابط العاطفية بعد أن كانت العلاقات الطبيعية وقرب الجوار تقوم بدلاً منها في هذه العملية .

لقد أصبح من الصعب في المجتمعات التي تنشأ حديثاً ايجاد الاحساس بالمجتمع أو إقامة المجتمعية بسبب اختلاف البيئات الاجتماعية القادم منها سكان هذه المجتمعات مع سرعة التغير الذي يطرأ في وسائل الحياة التكنولوجية ، واختلاف الروابط والصلات الطبيعية بين الناس كما أن شكل تلك التغيرات لم يكن موحداً مع كل أفراد المجتمع أو ذات تأثير موحد ، وفي ظل هذه التغيرات التكنولوجية السريعة في وسائل الحياة ، يتضمن المجتمع أنشطة متزايدة ووظائف متعددة تنطوي على مجموعة من التغيرات التكنولوجية الاجتماعية الظاهرة .

إن وظيفة الخدمة الاجتماعية في الدول النامية قائمة على وظائف الرعاية الاجتماعية والمساهمة في تغيير مسار المجتمع في الاتجاه الأفضل وذلك من خلال التركيز على مشاركة المواطنين وتقديم الخدمات غير المباشرة مثل الحماية وإقامة مؤسسات تنمية المجتمع التي تتعامل مع مشاكل الجماهير .

لقد ركزت الوظائف التنموية للخدمة الاجتماعية على الاهتمام بالرقعه الجغرافية أو المجتمع المحلي . ومن ثم فإن الخدمة الاجتماعية تشارك المهن الأخرى في منظمات الرعاية التنموية المختلفة وفي إحداث

التغيير المرغوب وتقديم أفضل الأمثلة للتكامل في إحداث تنمية المجتمعات المحلية وتقديم خدمات اجتماعية واضحة.

ومن هذا المنطق كان الهدف من الدراسة هو إبراز دور الخدمة الاجتماعية للمساهمة في مساعدة المجتمعات المستحدثة على إقامة المجتمعية أو مساعدة الأفراد على الإحساس بالمجتمع المحلي وتحديد مسار التغيير في هذه المجتمعات بما يحد من مشاكل التغيير والتطور التكنولوجي الذي يزيد من العزلة وما يصاحبها من مشاكل العنف والادمان والتفكك الاجتماعي .

مشكلة الدراسة :-

نتيجة لتزايد السكان في مصر مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية بدأت تظهر مدن جديدة ، وأحياء ومجاورات جديدة في المدن القديمة ، وهذه الأحياء والمجاورات مخططة طبقاً للمستويات الاجتماعية السائدة ، وأحد هذه الأحياء الجديدة هو حى كيمان فارس بمدينة الفيوم.

ويعاني سكان هذه الاحياء والمجاورات من مشكلات اجتماعية اهمها الاحساس بالاغتراب وضعف العلاقات الاجتماعية فيما بينهم مما يؤدي الى وجود مشكلات عديدة في هذه الاحياء والمجاورات أهمها مشاكل الأمن والاستقرار الاجتماعي .[1] وعدم قدرة السكان على مواجهة المشاكل التي تعترضهم في هذه الاحياء . فقد أشارت العديد من الدراسات في المجاورات الحضرية المستحدثة الى ضعف العلاقات

---

(١) تماضر حسونه ، حسين رفاعي المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٨٧، ص ص ٣٧ : ٣٨ .

الاجتماعية ونقص المشاركة في مواجهة مشكلات هذه المجاورات [1] كما أشارت أيضاً إحدى الدراسات الى أن السكان في المجتمعات الحضرية المستحدثة يفدون من بيئات ثقافية واجتماعية متباينة ليعيشوا في بيئة جديدة الأمر الذي يؤدي إلى انفصال الفرد عن تيار الثقافة السائد وعدم القدرة على مسايرة الأوضاع القائمة [2] كما ترجع أسباب هذه المشاكل في هذه الاحياء والمجاورات الى ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية وعدم وجود الانساق المساندة غير الرسمية مثل الاصدقاء والجيران والمساعدين الطبيعيين وما أشبه ممن يقدمون مساعدات كثيرة أكثر مما يقدمه النسق المهنى للخدمات الاجتماعية .

لذلك فإن مشكلة الدراسة تتركز حول توفير معلومات عن شبكات العمل المساعدة ، والمساعدين الطبيعين ، والجماعات المنظمة لأغراض مشتركة وكل ما يكون نسق المساندة غير الرسمية في المجاورة، ومدى توفرها في المجاورات المنشأة حديثاً وأنواع المشاكل التي تواجهها بعض الجماعات التي تمثل نسق المساندة غير الرسمة ، حتى يمكن التخطيط للاقلال منها وكيفية بناء القوة لهذه الأنساق ، وكيفية الوصول للتماسك المجتمعي المنشود الذي يمكن استخدامه في التنمية الحضرية والتحسين المجتمعي وتقديم الخدمات وإشباع الاحتياجات .

---

(١) تومادر أحمد مصطفى :دور الخدمة الاجتماعية في تنمية جيرة حضرية مستحدثة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

(٢) وفاء محمد الصاوي : عوائق مشاركة سكان المجتمعات المستحدثة الحضرية لتنمية مجتمعاتهم ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ن ١٩٨١

المدخل للدراسة :-

تعتبر المجاورة هى أصغر وحدة في مجتمع المدينة ، وتهتم الدراسات الاجتماعية بالمجاورات لأنه عن طريقها يمكن بناء المشاركة الاجتماعية والتخطيط للخدمات الاجتماعية وتنمية هذه الخدمات وزيادة فاعليتها ، كما أنها الوحدة التي يمكن للأخصائي الاجتماعي أن يعمل بها وتتم من خلالها عمليات تنمية المجتمع الحضري ، كما ترجع أهمية المجاورة الى ما تقوم به من وظائف إبتداءاً من التأثير المتبادل بين الأشخاص والتنشئة الاجتماعية الى المساعدة المتبادلة والمساعدة غير الرسمية ، كما أنها هى التى توجد الاحساس النفسي لدى السكان بالمجتمع وتساهم في إيجاد البيئة المدعمة للأسرة ومساعدة الأفراد على أنهم جزء من شىء " مما ينهى العزلة والشعور بالغربة . أي بتعبير أخر تساهم في التكوين الاجتماعي للمجتمع "The Social Fabric of Community" فهى تعطى الفرصة للإختلاط السريع والحالي الذي يبدأ من المساعدة البسيطة كإستعارة الأدوات المنزلية الخفيفة إلى إنقاذ الجار في أي موقف طارىء يمثل خطورة على الحياة ، لذلك كان المدخل الرئيسي لهذه الدراسة هى الوظائف التي تقوم بها المجاورات .

فلقد كشفت إحدى الدراسات الحديثة [1] عن الوظائف العديدة التي تساهم بها جماعات الجوار في تحقيق التكامل والتوازن داخل المجتمع، وتختلف هذه الوظائف ما بين وظائف اجتماعية وأخرى اقتصادية، وثالثة ثقافية فضلاً عن الوظائف النفسية ، كما اتضح ان أداء نسق علاقات الجوار لبعض الوظائف المعروفة قد يترتب عليها وظائف أخرى غير

---

(١) محمد الجوهرى وأخرون : دراسات في علم الاجتماع الحضرى ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٦٠ - ١٦١

مقصودة وهى في معظم الأحيان تساهم في الحفاظ على استقرار العلاقات وتوازنها ، وبالتالي توازن المجتمع واستقراره ، ويمكن ايجاز هذه الوظائف فيما يلي:-

أولاً : الوظائف الاجتماعية :

تؤدي المجاورات عدداً من الوظائف الاجتماعية أهمها ما يلي : -

١ - التنشئة الاجتماعية : فمن خلال التأثير المتبادل ونشأة الصداقة بين الأفراد والأسر التي ينتج عنها الروابط الأولية الحميمة والروابط السطحية في العلاقات الثانوية مما يساهم في توافر بيئة ايجابية لكل السكان تساهم في التنشئة الاجتماعية للأطفال والأباء والأمهات " كيف تصبح أب جيد ، أو أم جيده " عن طريق غرس المعايير والقيم المقبولة من المجتمع في الأفراد وتنشئتهم عليها ، وبالطبع ليس كل المجاورات تتوفر فيها البيئة الايجابية لكل سكانها ، وهى لب الوظيفة التربوية والتعليمية لعمليات تنمية المجتمع الحضري وهو الهدف الاساسي لعمليات التنمية وهو تحويل البيئة السلبية الى بيئة إيجابية تساعد على التنشئة .

٢ - التضامن الاجتماعي : ويظهر هذا الدور في مواقف كثيرة ترتبط بدوره حياة الفرد كموقف الميلاد والزواج ومواقف الوفاه فضلاً عن مواقف أخرى كحالات المرض أو تعرض الأسرة للمشكلات والنكبات . [١]

٣ - الضبط الاجتماعي : تمارس المجاورة صوراً شتى للضبط الاجتماعي نظراً لوجود العلاقات الأولية " علاقات الوجه للوجه " فإن هذه

---

(١) محمد الجوهرى وأخرون : نفس المرجع السابق

العلاقات الأولية تفرض نوعاً من الضبط الاجتماعي تجاه بعض السلوكيات والعادات في نطاق المجاورة طبقاً للمستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجاورة .

٤ - الوظيفة النفسية : تمثل العلاقات القائمة على أساس الجوار متنفس للتخلص من المشاكل الشخصية أو طلب رعاية معينة ، ومما يذكر أن الجيران هم أفضل الناس ملائمة للمساعدة في المهام العاجلة ذات المدة القصيرة والتي لا تتطلب مهارات خاصة أو تدريب أو معدات ويذكر ديفد بيجل عدة وظائف اجتماعية ونفسية تؤديها الأنساق المساندة غير الرسمية النابعة عن الجيرة في مساعدة سكان المجاورة في حالات الأزمات وإحتياجات الحياة اليومية منها :[١]

أ - تساهم في إحساس الفرد بالسعادة والإنسجام في أداء وظيفته .

ب - تساعد على الإقلال من النتائج السلبية لضغوط الحياة اليومية على الصحة العقلية والبدنية ، ويمكن أن تكون أساسية لبعض جماعات السكان الأكثر عرضة للخطر مثل المسنين أو المعوقين غير القادرين على خدمة أنفسهم .

جـ - الوقاية من المشاكل الحادة بالوصول بسرعة لمن هم في خطر أو في حاجة للمساعدة .

د - تقديم خدمات للعديد من الجماعات التي لا ترغب أو لا تطلب المساعدة المهنية ، أو المناطق التي لا توجد فيها خدمات مهنية

---

(١) David E . Biegl : " Neighborhoods " , in Encyclopedia of Social Work , N.A.S.W vol . 2 N.Y.-1987 , PP.185 - 191.

أو قله هذه الخدمات كما هو موجود في المجاورات والأحياء المستحدثة .

هـ - تقديم المساعدة باسلوب مقبول يتفق مع ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده دون الاحساس بالعار أو فقدان الكبرياء بسبب إتفاق السلوك من طبيعة الثقافة والسلوك السائد والطبيعة الاجتماعية ، بحيث يكون رد الفعل سريع في الاستجابة للإحتياجات المتغيرة .

و - تقديم المساعدة دون أن يتطلب ذلك من الفرد الذي يبحث عنها بالإعلان عن نفسه كشخص يعاني من مشكلة أو يبدو أنه ضعيف أو مريض أو يوصم نفسه بأنه عميل مؤسسة اجتماعية .

٥ - الوظيفة الاقتصادية : تؤدى المجاورة وظيفة اقتصادية كسوق أو مصدر للمأوى والسكن ، والنقود التي ينفقها سكان الحي على السلع والخدمات المطلوبة والتي تمثل قوة شرائية . فعلى قدر ما يمتلكون من قوة شرائية تتواجد مناطق المحلات والترويح التي تتركز في مناطق تجارية جذابة في المجاورة ، وأن نوعية المساكن بها تتوقف بدرجة كبيرة على الموارد الإقتصادية للسكان . كم أن مناطق الشراء في المجاورة ربما تربط السكان بعضهم ببعض وتربطهم بالمجاورة من خلال عملية المشاركة في المرافق المحلية .

كما تتيح المجاورة تبادل المنافع الاقتصادية بين الطبقات التي تقيم فيها ، فقد يتاح لبعض مما يشغلون مكانات مهنية عليا فرصة تقديم بعض الخدمات الاقتصادية للعمال الذين يشغلون وضعاً أدنى ، وهم في مقابل

ذلك يتلقون بعض الخدمات الاقتصادية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بما لدى هؤلاء العمال من مهارات فنية وعلمية .

كما تظهر صورة أخرى للوظيفة الاقتصادية من بينها القروض التي تقدمها بعض الأسر لجيرانهم في حالة حدوث طوارىء أو التضامن المادي في هذه الظروف لدى الهيئات القارضة أو التضامن المادي في صورة الجمعيات ذات القسط الشهري ، بالإضافة إلى التبادل المادي لبعض الاحتياجات المنزلية .

٦ - الوظيفة التنظيمية : المجاورة هى مكان لتواجد عدد كبير ومتنوع من الوحدات المؤسسية والمنظمات المحلية الصغيرة ، وهذه الوحدات المؤسسية غالباً ما لاتكون كينونة مجاورة مستقلة ولكنها على نحو أدق تمثل عناصر الخدمات الاجتماعية ، والمساجد ، كما تخدم مؤسسات الجيرة أغراض عديدة مثل توفير الوظائف لسكان المجاورة ، كما تساعد على تكامل سكان المجاورة مع معايير وقيم المجتمع الكبير.[1] وتوفير فرص المشاركة عن طريق الأنشطة التطوعية بدءاً من المجال التعليمي والديني إلى التحسين الذاتي والتحسين المدني هذا إلى جانب أنها توفر عدد كبير من الخدمات المباشرة تشمل التعليم ، الإستشارة الفردية ، المساعدة الاقتصادية ، الحصول على الخدمات الحكومية .

---

(١) Ibrahim A. Ragab & athers " Representation in Neighborhood Organization" in Community Organization for 1980 ' s - Edited by Armand Lauffer & Edward Newman : Aspecial Doubl lessue of Social Development lssue - Vlume 5 Summer & Fall 1981 Number 2 - 3 University of lowa - U . S . A - pp. 62 :73

والمنظمات التطوعية في المجاورة ربما تشمل جماعات المسجد أو الكنيسة والتنظيمات النابعة من المدرسة مثل مجالس الأباء والمعلمين ، وجمعيات تنمية المجتمع ، ومجالس إدارات العمارات ، كل هذه ينظر إليها على أنها أنماط من التنظيمات تنبثق عن الوحدات المؤسسية في المجاورة .

والأساس التنظيمي النابع من وظيفة المجاورة يرتبط بتداخل الوظائف الأخرى ، فالمشاركة النابعة من تنظيمات المجاورة ممكن أن تؤدي وظيفة اجتماعية في زيادة الهوية النفسية مع الإرتباط بالمكان لسكان المجاورة . ويمكن أيضاً أن تؤدي وظيفة سياسية حيث أن بعض المنظمات النابعة من المجاورة خاصة الجمعيات ذات الصبغة المحلية والتضامنية وتنمية المجتمع لها أغراض سياسية .

كما يجب أن نؤكد على أن المجاورة ليست محتوى ذاتي أو إكتفاء ذاتي أو وحدات معزولة يمكن أن تقابل كل الاحتياجات لكل سكانها ، فسكان المجاورة يستخدمون مصادر المجتمع المحلي ككل كما يستخدمون مصادر مجاورتهم لمقابلة احتياجاتهم .

دور أخصائي التنمية الحضرية في العمل مع المجاورات :-

أولاً : الإقلال من عقبات تلقى الخدمات :-

يواجه سكان الجيرة الحضرية مجموعة من المعوقات تقف في سبيل استفادتهم من الخدمات المختلفة المتاحة داخل الجيرة أو المجتمع الأكبر ، منها عدم القدرة على الوصول للخدمات أو نقص معلوماتهم حول الخدمات، أو خجل سكان المجاورة من المطالبة بالخدمات ، **ولمواجهة هذه العقبات يعمد الاخصائي إلى عمل الأتي :** [1]

(1) David E. Biegle : Op . cit ., P.P 185 : 191

١. توفير معلومات كافية ودقيقة لسكان المجاورة عن الخدمات المتاحة في المجاورة وفى المجتمع الأكبر ، وكيفية استفادتهم من هذه الخدمات .

٢. توعية سكان المجاورة بضرورة مشاركتهم للإستفادة من الخدمات المتاحة داخل المجاورة حتى يضمن استمرارية المشروعات ويضمن في نفس الوقت محافظتهم على هذه الخدمات والمشروعات القائمة .

٣. يساهم في تبادل الخبرات بين المجاورة والمجاورات الأخرى حتى يمكنهم الإستفادة من بعضهم البعض بما يفيد مجتمعهم .

٤. الإتصال بالمساعدين الطبيعيين والقادة الشعبيين داخل المجاورة وحثهم على ضرورة توعية سكان المجاورة على الإستفادة من الخدمات ، وإيجاد مشروعات جديدة تلبي إحتياجاتهم وتكون نابعة منهم .

٥. يساعد في عمل اجتماعات ما بين المساعدين الطبيعيين وسكان المجاورة .

ثانياً : تدعيم شبكة العلاقات الاجتماعية بين سكان الجيرة :

يمكن أن يعمل الأخصائيون في المساعدة على تدعيم وتقوية شبكات العمل غير الرسمية القائمة في المجاورة ، والمساعدة في إيجاد شبكات جديدة لمجابهة الاحتياجات المتعددة لسكان المجاورة عن طريق العمل مع المساعدين الطبيعيين لعمل الآتي :

١. مساعدة المساعدين الطبيعيين على تفهم الدور الذي يمكن أن يقوموا به مع سكان المجاورة لمواجهة المشكلات التي يعانون منها من خلال مدهم بالمعلومات عن سكان المجاورة وخصائصهم ،

واحتياجاتهم ، ومشاكلهم .. الخ ، وإعطائهم النصائح عن كيفية العمل مع المجاورة .

٢. توثيق العلاقة بين المساعدين الطبيعيين وبين سكان المجاورة ومساعدة المساعدين الطبيعيين للإستفادة من خبرات الأخصائيين الاجتماعيين في عملهم مع المجاورة .

٣. يعمل الأخصائيون على الإستفادة من المساعدين الطبيعيين في التخطيط للخدمات حيث أن أرائهم ومعلوماتهم مهمة بالنسبة للمؤسسات الرسمية عند مواجهة مشكلات المجاورة أو عند تخطيط وتوجيه عملياتها المستقبلية .

٤. مساندة المساعدين الطبيعيين في عملهم بتقديم المشورة لهم ، وهذا يساهم في مد المساعدين الطبيعيين بالمعلومات عن موارد وإمكانيات المؤسسات القائمة مما يزيد من قدرتهم على مساعدة أكبر عدد من السكان .

٥. العمل مع المساعدين الطبيعيين في اللجان ، ولجان المهام .. الخ لكي يصبحوا جزء من شبكة العمل غير الرسمية ، ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين المزج بين الخبرات المهنية وخبرات المساعدين الطبيعيين للمساعدة في حل المشاكل المجتمعية .

٦. العمل على إيجاد استراتيجيات جديدة تساعد المساعدين الطبيعيين على مواجهة مشكلات مجتمعهم .

ثالثاً : إيجاد روابط بين شبكات العمل الرسمية وغير الرسمية :-

يجب أن نتفق جميعاً أن هناك فجوات بين ما يراه المهنيين مناسباً لمواجهة مشكلات المجاورة الناتجة عن البيانات والمعلومات المتاحة لديهم

وما لديهم أيضاً من خبرة ، وبين ما يراه المساعدون الطبيعيون مناسباً لمواجهة مشكلات مجتمعهم ، لذا يجب العمل على إيجاد وإقتراح استراتيجيات تساهم في تقوية العلاقة بين العمل الرسمي وغير الرسمي لأن كل منهم لا يمكن أن يعمل بمعزل عن الآخر ، كما أن التعاون بينهم بكل تأكيد وسيلة جيدة لمساعدة سكان المجاورة .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى توجيه إهتمام الباحثين خاصة العاملين في مجال التنمية الحضرية الى أهمية الوظائف الاجتماعية للمجاورات السكنية وأهمها زيادة التماسك المجتمعي وتحقيق الأمن الاجتماعي وتوفير خدمات المساعدة الذاتية في المجاورات السكنية الحديثة وذلك عن طريق دراسة العلاقة الاقترانية بين شبكة العلاقات الاجتماعية وما يتولد عنها من تنظيمات تطوعية وغير حكومية وبين التماسك المجتمعي الذي يتمثل في:-

١ – شعور السكان بالإنتماء لمجتمعهم .

٢ – وعي السكان بدور المساعدة الطبيعيون في المجتمع .

٣ – المبادأة لدى سكان المجاورات الحديثة في مواجهة مشكلات الحي .

٤ – أداء العلاقات والروابط الاجتماعية لوظائفها بين الجيران .

٥ – القدرة على العمل المشترك المنظم في مواجهة الاحتياجات والمشكلات.

فروض الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على فرض رئيسى مؤداه :-

أنه من المتوقع أن يكون لشبكة العلاقات الاجتماعية والتنظيمات التطوعية ، غير الحكومية دور في إيجاد التماسك المجتمعي لسكان المجاورات الحضرية الحديثة ويتفرع من هذا الفرض خمسة فروض فرعية هى :-

١. أنه من المتوقع أن يكون لشبكة العلاقات الاجتماعية والتنظيمات التطوعية غير الحكومية دوراً في زيادة إنتماء سكان المجاورات الحضرية الحديثة لمجتمعاتهم .

٢. أنه من المتوقع أن يكون لشبكة العلاقات الاجتماعية والتنظيمات التطوعية غير الحكومية دوراً في زيادة وعى سكان المجاورات الحضرية الحديثة تجاه المساعدين الطبيعيين .

٣. أنه من المتوقع أن يكون لشبكة العلاقات الاجتماعية والتنظيمات التطوعية غير الحكومية دوراً في إيجاد المبادأة لدى سكان المجاورات الحضرية الحديثة تجاه المشكلات المحلية .

٤. أنه من المتوقع أن يكون لشبكة العلاقات الاجتماعية والتنظيمات التطوعية غير الحكومية دوراً في قيام المجاورة بوظائفها الاجتماعية .

٥. أنه من المتوقع أن يكون لشبكة العلاقات والتنظيمات الاجتماعية غير الحكومية دوراً في نباء قدرة سكان المجاورات الحضرية الحديثة على العمل المشترك المنظم .

مفاهيم الدراسة :-

١- المجاورة الحضرية : يذكر كلر Keller [1] أن التعريفات العديدة لتحديد المجاورة يرجع في جزء منه إلى نقص الوضوح في تعبيري " التجاور والمجاورة " وعدم القدرة على التمييز بينهما . فهناك ثلاث عناصر أساسية منفصلة يجب التمييز بينهما هى : أن الجار له دور خاص وعلاقة خاصة ، وأن التجاور له تحديد أوسع كمجموعة من العلاقات والأنشطة ، والمجاورة منطقة محددة يظهر فيها بوضوح التجاور والأنشطة التي ينخرط فيها الجيران .

إن مجرد التجاور المكاني بين الأفراد لا يؤدي إلى جماعات الجوار وهذه هى لب المشكلة التي تعالجها الدراسة ، بل يجب أن تنمو بين هؤلاء الأفراد مجموعة من العلاقات الاجتماعية المباشرة والوثيقة التي تجعل منهم جماعة اجتماعية كما ينبغى أن تتكون لدى هذه الجماعات بعض المعايير أو قواعد السلوك التي تحكم أعضاء هذه الجماعات أثناء قيامهم بأدوارهم بهدف تحقيق المصالح المشتركة بين الجيران .

وبناءاً على ذلك فإن تعريف المجاورة يجب أن يعكس كلاً من العناصر الفيزيقية والعناصر الاجتماعية للمجاورة ، فالمجاورة لها حدود واقعية موضوعية وكينونات ذاتية تجسد قيما وتنوعاً واختلافاً لسكانها . فمن وجهة النظر الموضوعية فإن المجاورة يمكن أن ترى على أنها منطقة جغرافية يتم فيها التفاعل الاجتماعي ، أما من وجهة النظر الخاصة بالتفاعل الاجتماعي فإنه يتنوع ويختلف بشكل كبير حيث يعتمد على بعض المتغيرات مثل الطبقات الاجتماعية ، والدخل ، ونمط الحياة ،

---

(١) Keller , S . : " The Urban Neighborhood . A Sociological Perspective , "N.Y,Random House, U.S.A. 1968 . P . 80 .

وعادات السكان .... الخ ، ومن أهم التعريفات التي تركز على المكان والتفاعل تعريف دونز Downs [1] للمجاورة والذي سوف نأخذ به في دراستنا هذه وهو أن المجاورة " وحدة جغرافية تتواجد فيها علاقات مع الأخذ في الإعتبار الإختلاف الكبير في كثافة هذه العلاقات والتي لها أهميتها في حياة السكان . وهو أقرب التعريفات وأوقعها بالنسبة للمجاورة.

٢- التماسك المجتمعي : يعرف معجم العلوم الاجتماعية [٢] التماسك من أمسك بمعنى أخذ الشيء وشدة ، ضد أطلق ، ويستعمل بالمعنى الحقيقي في الدلالة على القوة التي تؤلف الأجزاء الصغيرة من الجسم بعضها إلى بعض ، ثم استعمل مجازاً في وحدة الفكر أو وحدة التعبير التي تجعل جميع عناصر الموضوع متماسكاً بعضها ببعض ، وأختص لفظ التماسك في علم الاجتماع بالدلالة على الرابطة التي بين الأفراد الذين يتكون منهم مجتمع ، وفى منشأ هذه الرابطة تختلف مذاهب الباحثين في المجتمع الإنساني بين من يعتبرها عقداً اختياريا مثل هوبز وروسو . ومن يعتبرها قانوناً طبيعياً مثل مونتسكيو .

هذه الرابطة هى دعامة حياة المجتمع وحركته ، وتؤثر فيها عوامل مختلفة قوة وضعفاً ، وهى سر قوة المجتمع وحركته ويحاول بعض الباحثين أن يحددها بمقاييس ومعالم مختلفة وقد حاولنا في دراستنا قياسها بعدد خمسة أبعاد.

---

(1) Downs, A. : " Neighborhoods and Urban Development, " Washington . D. C.the Brookings institution, 1981 . p .150 .

(2) ابراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٧٧ .

البعد الأول : الإنتماء : وهو إتجاه إيجابي لدى الفرد نحو المكان الذي يعيش فيه ، ويظهر في سلوك الفرد ، بما ينم عن الرضا عن المكان الذي يسكن فيه والتعبير بالفخر عن تواجده وسكنه في هذا المكان والحفاظ عليه والاهتمام بمشاكله .

البعد الثاني : التعاون المتبادل : الذي يتمثل في المساعدة المتبادلة واللجوء عند الحاجة إلى الجار طلباً للمساعدة والثقة المتبادلة في تحقيق مصالح مشتركة .

البعد الثالث : المبادأة : في الإنضمام للتنظيمات الرسمية والجهود التطوعية لمواجهة مشكلات الحي أو المجاورة وحل المشاكل التي تظهر .

البعد الرابع : تواجد العلاقات والروابط الاجتماعية بين الجيران بما يحقق الأمن الاجتماعي ويعبر عن هذه العلاقات والروابط في صورة التضامن الاجتماعي فيما يواجه أفراد المجاورة من مواقف في الميلاد والزواج والوفاه ومواقف أخرى لجماعات المرضى أو تعرض الأفراد أو الأسر لمشكلات أو نكبات . والقيام بواجبات الجار كالحرص على ممتلكات الجار وحرماته ووجود علاقات ودية .

البعد الخامس : القدرة على العمل المشترك المنظم : حيث أن العمل المشترك يؤدي الى زيادة الروابط الاجتماعية والتماسك المجتمعي ، ويشبع الاحتياجات المشتركة ويساهم في حل كثير من المشاكل ، مما يزيد من قدرة الفرد على التوافق الاجتماعي والتكيف مع مجتمعه ، وبالتالي وجود الاتجاهات الايجابية تجاه مجتمعه .

٣- المساعدون الطبيعيون : هم أحد القادة الطبيعيون في المجاورة عاشوا فيها أطول مدة ممكنة ولديهم إحساس قوى بالإعتزاز في مجتمعهم،

وهم موضع ثقة عالية من سكان المجاورة ، كما يفضل السكان التعامل معهم في مشاكلهم دون المساعدة المهنية ، حيث يتقلبون مساعدة ومساندة هؤلاء المساعدين العاديين [1]

كما أن هؤلاء المساعدين يدركون محدودية خبراتهم ويذكرون ذلك في المجالات التي تخرج عن نطاق كفاءاتهم كما أنهم يقدرون قيمة مصادر الخدمات المهنية ، كما أن التدخل الإيجابي لهؤلاء المساعدين والثقة التي يتحدثون بها وتفضل خدماتهم توضح مدى أهميتهم كأحد عناصر الأنساق المساندة .

٤- منظمة الجيرة : هى نمط معين من الجماعة النابعة من المجاورة والتي تتصل بصفة خاصة بالاخصائيين الاجتماعيين ، أو كما يذكر كوننجهام ، كوتلر Cunningham , Koter [2] على أنها إتحاد تطوعي نشط في منطقة صغيرة ، ينظمه السكان والمشتغلون المحليون والمؤسسات المحلية للعمل في قضايا حيوية متنوعة من أجل رفاهية مجتمعهم المحلي .

كما تتنوع المجاورات في حجمها ووظائفها كذلك تتنوع منظمات الجيرة فمعظم منظمات الجيرة ذات أغراض عامة أكثر منها منظمة ذات قضية واحدة حيث تستهدف التقوية والتدعيم لسكان المجاورة ، والتي تساعدهم في إكتساب ممارسة القوة لذلك فإنها يمكن أن تؤثر على القرارات العامة والخاصة بالمجتمع ، وبذلك فإنها تقدم الفرصة لقوى المجتمع المحلي لكي تتوازن مع القوى الإقتصادية التي تؤثر على المجاورة .

---

(١) David E. Biegel, 1982 , Op . cit , P.p 185 : 191

(٢) I bid

المنهجية :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف العلاقة بين متغير مستقل وهو دور شبكة العلاقات الاجتماعية وما يتولد عنها من تنظيمات تطوعية وغير حكومية ومتغير تابع وهو إيجاد التماسك المجتمعي لسكان المجاورات الحضرية الحديثة .

ولمعرفة مدى العلاقة بين التماسك المجتمعي ودور شبكة العلاقات الاجتماعية أتبع المنهج التالي :-

١. استخدام المسح الاجتماعي الشامل لدراسة الجمعيات التطوعية القائمة في المجتمع ودورها في تقديم الخدمات.

٢. استخدام المسح الاجتماعي بالعينة لأرباب أسر المجاورة الحضرية .

وقد استخدمت الأدوات البحثية التالية :-

١. تم استخدام أداة الملاحظة العلمية لوصف المجتمع المحلي من حيث الموقع الجغرافي وشكل المساكن وبعض المشكلات الواضحة ونشاط السكان ونوعياتهم .

٢. تم استخدام حلقات المناقشة مع سكان وقيادات المجاورة للتعرف على مشاكل المجاورة ومدى تواجد شبكة العلاقات الاجتماعية ودورها مع التنظيمات التطوعية وغير الحكومية في مواجهة هذه المشكلات وإيجاد التماسك المجتمعي .

٣. استمارة جمع بيانات عن المنظمات التطوعية القائمة بالمجتمع المحلي .

٤. تم تصميم مقياس للتماسك المجتمعي لسكان المجاورات الحضرية الحديثة ، يبدأ ببعض بيانات وصفية للأسرة وبعض المشكلات التي

تـواجههم . ولتصـميم المقيـاس تم الرجـوع إلى مجموعـة مـن المقـاييس المرتبطة بموضوع الدراسة ومنها :-

(أ) مقياس إتجاه القيادات الشعبية في الجيرات الحضرية نحو المساعدة الذاتية [١] .

(ب) مقياس الاتجاه نحو الإنتماء للجماعة [٢] .

(جـ) مقياس المساعدة الذاتية لسكان المجتمعات العشوائية [٣] .

(د) مقياس محددات مشاركة المواطنين في مشروعا وبرامج التنمية المحلية الحضرية [٤] .

ثبات المقياس :

قام الباحثان بإستخدام طريقة إعادة الإختبار على ١٥ مفردة من مجتمع البحث بفاصل زمنى أسبوعين حتى يمكن التحقق من ثبات المقياس

---

(١) أحمد محمد السنهوري : مقياس إتجاه القيادات الشعبية في الجيرات الحضرية نحو المساعدة الذاتية في التنمية المحلية ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الرابع ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٠ م.

(٢) محمد الظريف ، سعد محمد : مقياس الإتجاه نحو الإنتماء للجماعة ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثالث ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٩-١١ ديسمبر ١٩٨٩ م .

(٣) محمود عرفان : العلاقة بين الممارسة المنهجية للخدمة الاجتماعية وتنمية المساعدة الذاتية لسكان المجتمعات العشوائية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٦ .

(٤) سرية جاد الله عبد السيد : استخدام طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة سكان منطقة حضرية متخلفة على تنمية مجتمعهم رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٩ .

وبعد ذلك تم حساب الإرتباط بين التطبيق الأول والثاني وكانت النتائج كما يلي : البعد الأول ٠,٧٥١ والبعد الثاني ٠,٨٦٢ والبعد الثالث ٠,٨٤١ والبعد الرابع ٠,٨٣١ والبعد الخامس ٠,٧٥٦ ويتضح أن ٦ مجـ ف ٢معامل الإرتباط مقبول للدلالة على ثبات المقياس وقد تم استخدام معامل ارتباط سيبرمان رَ = ـــ ن (ن ٢ - ١)

كما أنه بعد تطبيق المقياس ثم إجراء المصفوفة الإرتباطية لإيجاد العلاقة بين أبعاد المقياس وكانت النتيجة كالتالي :

الأبعاد	البعد الأول	البعد الثاني	البعد الثالث	البعد الرابع	البعد الخامس
الأول	١				
الثاني	٠,٠٤٥	١			
الثالث	٠,٠٦٧	٠,١٨٣	١		
الرابع	٠,٠١٨	٠,٢٣٣	٠,١٩٩	١	
الخامس	٠,٠٨٩	٠,١٧٤	٠,٢٨٧	٠,٢٠٩	١

وتبين المصفوفة الإرتباطية السابقة العلاقة بين أبعاد المقياس بعضها وبعض والتي تبين مدى ثبات المقياس .

- البعد الأول ليس له ارتباط بباقي الأبعاد أي يقيس ما صمم له فقط .
- البعد الثاني على الرغم من أنه يقيس ما صمم له إلا أن له ارتباط بالأبعاد الثالث والرابع والخامس .
- أما البعد الثالث على الرغم من أنه يقيس ما صمم له إلا أنه أيضاً له ارتباط بالبعد الرابع والخامس .

- البعد الرابع وعلى الرغم أنه يقيس ما صمم له إلا أن له ارتباط بالبعد الخامس .

مجالات الدراسة :

المجال المكاني :

ينقسم حى كيمان فارس بمدينة الفيوم جغرافياً إلى ثلاث مجاورات بينهما فواصل طبيعية .

المجاورة الأولى : ولها مدخلها المستقل وتشمل مجموعة عمارات التعاونيات ولها شكل متميز يقع شرقها عمارات بنك الاسكان والتعمير ، وفي غربها مساكن محدودي الدخل ومجموعة هذه المساكن تشترك في الحصول على الخدمات القائمة من حيث خط المواصلات والمحلات التجارية ودور العبادة القائمة يفصلها عن باقي الحي مجموعة من المباني الحكومية تقع على خط واحد وهى مركز التدريب المهني وكلية التربية النوعية ومدرسة النور والأمل ومدرسة ملحقة المعلمين بكيمان فارس .
المجاورة الثانية : تقع شرق مجموعة المباني الحكومية المذكورة وتتكون من مجموعة عمارات مساكن النقابات والمحافظة ثم المجاورة الثالثة : وهى مجموعة بلوكات مساكن اقتصادية وشعبية تابعة لمجلس المدينة يفصلها عن مجاورة مساكن النقابات والمحافظة أرض فضاء تستخدم كسوق خضروات للحي .

وقد اختار الباحثان العمل في المجاورة الأولى التي تضم مساكن التعاونيات ومساكن محدودي الدخل ومساكن البنك نظراً لتلاصقهم ووجود علاقات بين سكان هذه المساكن واشتراكهم في الخدمات التجارية والمواصلات .

المجال البشري :

يبلغ تعداد أسر المجاورة المختارة ٤٣٨٠ أسرة تقريباً ١٧٢٠ أسرة بمساكن التعاونيات ٢١٦٠ أسرة بمساكن محدودي الدخل ، ٥٠٠ أسرة بمساكن بنك الاسكان والتعمير ، وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية منتظمة من الأسر سكان الوحدات السكنية تمثل ٥ ٪ ، وقد روعى في عينة الدراسة كبر الحجم لتقليل خطأ التقدير علماً بأن تحديد العينة تم في ضوء القوة الاحصائية التي يريد الباحثان أن يأخذاها حيث تعتبر نسبة ٥٪ مقبولة لمجتمع كبير ومفتوح ونمطي إلى حد ما وتسمح بإجراء المعاملات الاحصائية القابلة لإعطاء تعميم لنتائج الدراسة على مجتمعات متشابهة وقد بلغت عينة الدراسة ٢١٨ أسرة موزعة كالتالي ١٠٧ أسرة من مساكن التعاونيات ، ٨٦ أسرة من مساكن محدودي الدخل ، ٢٥ أسرة من مساكن بنك الإسكان والتعمير .

المجال الزمني للدراسة :

تمت اللقاءات وجلسات الإستماع مع سكان المجاورات في الثلاث أسابيع الأولى من شهر سبتمبر سنة ١٩٩٧ حتى تتكون علاقة بين الباحثين وسكان المجتمع المحلي وتكون وجوههم مألوفة لهم وتسهل عملية جمع البيانات الخاصة بالإستمارة والمقياس التي جمعت بياناتها في الفترة من ٢٥ سبتمبر حتى نهاية نوفمبر سنة ١٩٩٧.

أولا : نتائج لقاءات وجلسات الاستماع الميدانية :

١- التنظيمات التطوعية القائمة في الحي ودورها في إيجاد التماسك المجتمعي وتقديم الخدمات للسكان :

حـى كيمـان فـارس تم إنشـائه مـن قبـل أجهـزة تعاونيـة وأجهـزة حكوميـة (مجلس المدينـة) ونقابـات مهنيـة فقـد كـان جـل إهتمـام هـذه الجهات إنشاء المباني السكنية فقط ، ثم تدخلت بعض مديريات الخدمات كالتربية والتعليم فأنشأت المدارس على بعض الأراضي الفضاء التي تتخلل الحـي ، وأنشـأت هيئـة المواصـلات السـلكية واللاسـلكية سـنترال بأحـد الأدوار الأرضـية بالتعاونيـات لخدمـة الحـي كـذلك مديريـة الأمـن أنشـأت نقطـة بأحـد الأدوار الأرضـية بالتعاونيـات ، كمـا أنشـأت مديريـة الشـئون الصـحية مركـز طـبي حضـري في مبنـى مسـتقل مجـاور لمسـاكن بنـك التعمير، كما أنشىء بالحي مركـز التدريب المهني وهـذا المركـز ليس لخدمة الحي فقط ولكن لخدمة محافظة الفيوم ككل وكذلك مدرسة النور والأمل . يبقى بعد ذلك الخدمات الدينية والاجتماعية لم تجد من يهتم بها أو يقابل احتياجات السكان من هذه الخدمات.

وكـان نتيجـة لـذلك أن بـادرت بعـض القيـادات الواعيـة مـن سـكان هذه المجاورة الذين تعرفوا على بعضهم البعض من خلال التجاور وأحياناً مـن خـلال العمـل في الجامعـة إلى أخـذ زمـام المبـادأة في تشـكيل جماعـات تطوعية تتولى بناء المساجد في المجاورة ، وتكـرر هـذا النمط من التنظيم التطوعي في مجاورات الحي حيث بكل مجموعة مساكن جماعة تطوعية تولت تعبئة الجهود الذاتية في المجاورة لبناء المسجد . إلا أن هذا التنظيم من الجماعات التطوعية بعضها تطور وأصبح تنظيم رسمي وأشهر في مديرية الشئون الاجتماعيـة والـبعض الأخـر اسـتمر كتنظيم تطـوعي غـير رسمي وكلاهما قائم على شبكة العلاقات الاجتماعية كما تطور هـذا التنظيم أيضاً في وظائفه ولم يصبح إهتمامه فقط بالناحية الدينية والمسجد ولكن امتد لكى يشمل تدعيم السلوكيات الإيجابية لسكان المجاورة وأطفالهم

وشبابهم وكذلك امتد ليشمل بعض الخدمات الاجتماعية المدعمة للأسرة إما بتنظيم عمليات الزكاة وما تشملها من تضامن اجتماعي في المناسبات التي تواجه الأسرة . أو تقديم بعض خدمات الطفولة كدور الحضانة والمستوصفات الطبية ، ومشاغل الفتيات ، إلى غير ذلك من الخدمات المساندة للأسر والأفراد في الحي وفيما يلى نبذه مختصرة عن الجمعيات القائمة وأعضاء مجالس إدارتها وأماكن إقامتهم وشبكة العلاقات القائمة بينهم والخدمات التي تقدمها كل جميعة بناء على تفريغ أداه البحث .

جدول رقم (٢) يوضح التنظيمات الحضرية القائمة بالحي والبيانات الوصفية لأعضاء مجالس الإدارة .

م	اسم التنظيم	الحالة العلمية والمهنية لأعضاء مجالس الإدارة				السكن		
		عاملون بالجامعة	عاملون بوظائف حكومية	مهن حرة طبيب/ محامي / مهندس/ مقاول	على المعاش	مقيم بالمجاورة	مقيم بالحي	مقيم خارج الحي
١	جمعية فجر الاسلام للبر والخيرات	٢	٣	١	-	٥	٢	
٢	جمعية الفتح للبر والخيرا	- -	٥	١	١	٣	٤	
٣	جمعية أم المؤمنين لتنمية المجتمع المحلي	- -	٦	٣	١	٤	٦	

من هذا الجدول يتضح أن تشكيل عضوية التنظيمات التطوعية لم تكن قاصرة في تكوينها على سكان المجاورة فقط ولكنها أمتدت تشمل الحي بأكمله ولكنها لم تمتد إلى ما هو أبعد من الحي من الأعضاء المشتركين في مجالس إدارتها كما أن طبيعة هذه التنظيمات في نشأتها

نشأت على أساس التفاعل القائم على التجاور وتحقيق مصلحة مشتركة ما يمثل تحسين لشبكة العلاقات الاجتماعية ، ولكن إذا قارنا عدد أعضاء مجالس إدارات هذه التنظيمات بعدد السكان أو عدد أرباب الأسر القائمين في الحي نجده ضعيفاً ويمثل نسبة ضئيلة من المشاركين .

وتحتاج المشاركة لتنشيط أكثر ، كما لوحظ أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمقيمين بالمجاورة كان نشاطهم محصور في مجاورتهم فقط ولم يمتد إلى المجاورات الأخرى كما أن عدد المشاركين منهم قليل بالنسبة لعدد المقيم منهم بالحي أو المجاورة . وهذه الفئة يمكن استثمارها استثماراً جيداً لو أن هناك إهتماماً من جهات حكومية أو أهلية بتنمية المجاورات الحضرية وحل مشاكلها حيث أن هذه الفئة تمتلك قدرات فكرية تساعد على العمل الايجابي .

ومن النواحي الايجابية في تشكيل هذه التنظيمات التطوعية هوتنوع الحالة العملية والمهنية للأعضاء سواء كانوا قانونيين يعملون بالشئون القانونية بالأجهزة الحكومية أو مهن حرة أو تجارية أو عاملين بأجهزة الخدمات بمدينة الفيوم مما يدعم قدرة هذه التنظيمات على العمل وتدعيم فاعليتها كأحد الأنساق المساندة .

الخدمات التي تقدمها هذه التنظيمات التطوعية :-

إن معظم الخدمات التي تقدمها هذه التنظيمات التطوعية يركز على الخدمات التعليمية والدينية . فبجانب إهتمامهم بتحفيظ القرآن لأطفال الحي كان هناك محاولة لمواجهة مشاكل الدروس الخصوصية وما تمثله من عبء على كاهل الأسر باستغلال المساجد التي تم إنشاؤها كفصول تقوية للتلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة مما زاد من ارتباط

سكان المجاورة بهذه التنظيمات والثقة بها كأحد التنظيمات القادرة على إشباع الإحتياجات وحل المشاكل المحلية.

والمجال الثاني : الذي تركزت فيه خدمات هذه التنظيمات وهو المساعدات الاجتماعية لأهالى المجاورة والحي خاصة المساعدات الاجتماعية التي تقدمها لقاطنى مساكن الدخل المحدود والإيواء . وإن كان هذا النشاط أو هذه الخدمة تتم في شكل ديني من حيث المناسبات التي يتم فيها توزيع هذه المساعدات إلا أنها تمثل أحد أشكال التضامن الاجتماعي بين سكان المجاورة الواحدة أو سكان الحي . فيما يمثل تضامن بين طبقاته الاجتماعية .

والمجال الثالث : الذي تقدم فيه خدمات هذه التنظيمات هو مجال الطفولة ولم يعمل في هذا المجال إلا تنظيم واحد فقط وهو جمعية أم المؤمنين لخدمة المجتمع وهذا التنظيم هو أكبر تنظيم قائم في الحي من حيث الإمكانات المادية والبشرية وتنوع الأنشطة التي تقدم من خلاله حيث دعمت مديرية الشئون الاجتماعية هذا التنظيم (جمعية التنمية) بإعانات سنوية تمكنها من أداء دورها في رعاية الطفولة بإنشاء دار للحضانة تتسع لعدد ٥٠ طفل رضيع وعدد ٥٠ طفل في مرحلة ما قبل الابتدائية ، كما أنها الجمعية الوحيدة التي تقدم خدمات التدريب لعدد ١٣ فتاه تقريباً خلال العام .

ومن الملاحظ عموماً من خلال المقابلات الفردية لأعضاء مجالس الإدارة ، ودراسة الخدمات التي تقدمها هذه التنظيمات التطوعية :

أ) أنها تعاني ما تعاني منه معظم التنظيمات التطوعية الأخرى في مدن الجمهورية من حيث عدم خبرة هذه التنظيمات في تعبئة وتجنيد المشاركة الشعبية وخلق الإهتمام المشترك بين الأهالى في الإهتمام

بمجتمعهم ومشاكلهم المشتركة ، فلم يحدث مثلاً أنه تمت لقاءات تجمع أهالى المنطقة لمناقشة مشكلة معينة أو قضية محلية أو لم تقم هذه التنظيمات التطوعية بعقد جلسات إستماع أو إستطلاع أراء السكان فيما يعانون من مشاكل أو يحتاجون من خدمات .

ب) تعاني هذه التنظيمات من مشكلة التمويل حيث أن المبادئين عددهم قليل فبالتالي قدرتهم على توفير التمويل اللازم ضعيفة مع تعدد الاحتياجات والمشاكل التي تحتاج لتدخل هذه التنظيمات التطوعية .

جـ) إن معظم قيادات هذه التنظيمات يشعرون بالإحباط تجاه سلوكيات كثير من سكان المجاورة نتيجة لعدم التعاون في مواجهة كثير من المشاكل مثل عدم النظافة العامة أو التعاون والمساهمة في صيانة المساكن والمرافق المشتركة بالمسكن وذلك لإنتشار مشاعر السلبية واللامبالاة بين السكان وما أتوا به من ثقافات واتجاهات من المناطق القادمين منها ، كما أنهم عاجزون عن مواجهة هذه المشكلة ، كما تعتبر هذه اللامبالاه والسلبية أحد مشاكل تمويل هذه التنظيمات التطوعية مما يحد من دور هذه التنظيمات في إشباع احتياجات هذه المجتمعات المحلية .

د) تمثل هذه التنظيمات شبكة من العلاقات الاجتماعية والتي لها دور في المساندة لأسر المجاورة إلا أنها محدودة وتعتبر صغيرة بالنسبة للمجاورة لصغر عدد الأعضاء المشتركين فيها مما لا يعطيها القدرة على خدمة سكان المجاورة وزيادة التماسك المجتمعي بها .

وكنتيجة نهائية لهذا التحليل نجد أن للتنظيمات التطوعية وغير الحكومية دوراً في بناء قدرة سكان المجاورة الحضرية الحديثة على العمل المشترك المنظم ولكنه دوراً محدوداً وضعيفاً إلى حد ما يحتاج لرعاية ودعم

جهات مهتمة بالتنمية الحضرية وتنظيم المجتمع لرعاية هذه التنظيمات الوليدة ومساعدتها للتغلب على العقبات التي تواجهها .

٢- المناقشة مع الأهالي :

تم عقد ثلاث حلقات مناقشة مع بعض القيادات أعضاء الجماعات القائمة بالحي وبعض الأهالى المتحمسين للمشاركة وذلك في الثلاث مجاورات موضوع الدراسة وكان جدول أعملا هذه المناقشات كالتالي:-

١. التعريف بالوظائف الاجتماعية للمجاورة وما يمكن أن يؤديه الجارلجاره من خدمات لا تستطيع جهة أخرى أن تقدمها خاصة في حالات الاستغاثة، والأمن ، والتنشئة الاجتماعية وحل المشاكل التي يواجهها المجمع المحلي .

٢. فتح باب المناقشة للتعرف على :-

أ) المشاكل التي يعاني منها الحي .

ب) المشاكل التي تحدث بين الجيران .

جـ) مظاهر السلبية بين الجيران في حل مشكلات الحي .

د) المشكلات القائمة بين سكان العمارة الواحدة .

هـ) المظاهر الايجابية في العلاقات بين الجيران في المجاورة والحي .

٣. استعراض ما يمكن أن يتم من مظاهر التعاون بين الجيران لمواجهة ما يعانون فيه من مشاكل .

٤. استعراض الجهود التعاونية الحالية القائمة والسابقة والتي تشكل ترابط وتكاتف الجيران في مواجهة مشاكل الحي أو إشباع احتياجاتهم .

٥. مناقشة كيفية خلق علاقات وروابط أكثر إيجابية بين الجيران حتى تحقق الجيرة وظائفها . وقد اسفرت جلسات المناقشة عن الآتي :-

أ : مجاورة التعاونيات :

١- نظراً لوجود بعض الخدمات المشتركة لسكان العمارة الواحدة في مساكن التعاونيات مثل عداد المياه المشترك وخزانات المياه وماتور رفع المياه ، وحجرة البواب ، وصيانة العمارة ونتيجة لعدم وجود تنظيم للعلاقة بين السكان لمواجهة هذه الخدمات المشتركة فإنه تنتج عن ذلك مشكلات عديدة منها .

١ - مشكلة صيانة خزانات المياه .

٢ - مشكلة دفع فاتورة المياه المشتركة .

٣ - مشكلة حجرة البواب والحراسة .

فكثير من سكان هذه العمارات لم يستطيعوا تنظيم أنفسهم وإدارة هذه الخدمات المشتركة مما ينتج عن ذلك تفككهم واستقلال كل ساكن بخدماته وتوصيلاته ، مما مثل عبئاً مالياً كبيراً على الكثير منهم ومازال البعض يعاني منها.

٢ - سلبية بعض سكان العمارات وعدم إشتراكهم في مناقشة أمورهم لحل بعض المشاكل القائمة بالحي كالتخلص من القمامة - أو حراسة العمارة .

٣ - إن الدور الأرضي بكل عمارات التعاونيات عبارة عن عواميد من المسلح بينها فراغات أحياناً تستخدم كجراج للسيارات وهذه الفراغات تمثل مشكلة أمنية ، خاصة أنها مظلمة ليلاً كما أن

عائد بيع هذه الفراعات واستغلالها في محلات تجارية لا يستخدم في تقديم خدمات للمجاورة .

أما عن المظاهر الإيجابية في العلاقات بين الجيران فهى :-

١ - بعض العمارات أمكن تشكيل مجلس إدارة بها ووضع نظام للصيانة والحراسة ودفع فواتير الخدمات المشتركة .

٢ - أمكن لبعض القيادات المحلية استغلال الفراغات في الدور الأرضى وإنشاء مساجد للصلاه بها .

٣ - أمكن لبعض سكان العمارات الإشتراك مع بعضهم وشراء حجرة البواب من جهاز التعاونيات المالك للعمارات وتعيين بواب للعمارة .

ب – مجاورة مساكن الإيواء " غرب التعاونيات " :

وهى مساكن أقامها مجلس المدينة لمحدودي الدخل أو الذين تعرضت منازلهم للإزالة وتختلف مشاكل هذه المجاورة عن مشاكل مجاورة التعاونيات نظراً لإختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان مجاورة محدودي الدخل فمنهم عمال ومنهم أعضاء هيئة تدريس بالجامعة ....وهكذا لذلك نجد أن المشاكل التي عبر عنها في هذه المجاورة هى :-

- الشعور بالإغتراب وعدم الرغبة في التعرف على الجيران مما تسبب عنه ضعف العلاقات الاجتماعية للإحساس بالتفاوت بين سكان المجاورة .
- عدم اكتراث سكان المجاورة بالمحافظة على نظافة الحي ، وكثيراً ما يدخل العرب الرحل بالأغنام الحي مما يسبب إنتشار القاذورات والتعرض للتلوث .

- سلبية الجهات المختصة في الإهتمام بنظافة الحي وصيانة مرافقة ورصف طرقه .
- عدم تعاون الأهالى عند مواجهة المشكلات التي تطرأ على العمارات السكنية مثل صيانة الإضاءة أو إستبدال لمبات الإضاءة التالفة بغيرها أو مشكلة طفح المجاري وسلبية سكان المجاورة تجاه هذه المشكلات.

ومن المظاهر الإيجابية التي تعبر عن التعاون والتكاتف بين سكان المجاورة هو إقامة فرع لجمعية تحفيظ القرآن بالمجاورة شكل له مجلس إدارة من القيادات ومعظمهم من المثقفين وتم بناء مسجد كبيرعلى قطعة أرض فضاء خلف المجاورة عن طريق جمع التبرعات وتنفيذ بعض برامج المساعدات الاجتماعية في المناسبات الدينية سواء للأسر الفقيرة أو تلاميذ المدارس المحتاجين للمساعدة .

جـ - مجاورة مساكن بنك التعمير والإنشاء:

وهى مجاورة مساكنها أكثر تنظيماً وسكانها مستواهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي مرتفع وهى تقع في مدخل المجاورة شرق مجاورة التعاونيات ويحدها شرقاً خط السكك الحديدية " الفيوم - ابشواي" .

وهى مساكن تأخذ شكل نمطي عبارة عن بلوكات مستطيلة ولكنها تترك فراغات كبيرة فيما بينها تستخدم كحدائق . والملاحظ أن المجاورة أكثر محافظة على النظافة من المجاورات الأخرى في الحي ولكن من مشاكلها .

- ضعف العلاقات بين سكان المجاورة حيث نادراً ما تقيم الأسر علاقات فيما بينهم أو يوجد تعارف فيما بينهم مما يعرضهم أحياناً كثيرة لمشاكل أمنية مثل السرقات أو الشوارع والطرقات الموحشه ليلاً .

- تشكو هذه المجاورة من سلوكيات بعض العربان المقيمين في المناطق المجاورة والذين يقومون بتربية الماعز والأغنام ويعتمدون في تربية الماعز والأغنام على رعيهم على مخلفات القمامة وخضرة الحدائق مما يثير مشكلة بعثرة القامة في الحي واعتداء الأغنام على المناطق الخضراء .

- يتميز هذا الحي بإنتشار مجالس إدارات للعمارات السكنية ولكن يوجد بعض السلبيات التي تواجه هذه المجالس نتيجة سلبية بعض السكان وعدم تعاونهم في مصروفات الصيانة والمنافع العامة للعمارة مثل الإضاءة المشتركة والمياه المشتركة مما يدفع بكثير منها إلى الإنفراد بعدادات مياه مستقلة وكذلك اضاءة ليلية للمدخل مستقلة أيضاً ، وتكريس اهتمام كل فرد على صيانة شقته فقط دون الاهتمام بالصيانة العامة للعمارة .

- مشكلة الحراسة الليلية وحارس العمارة ، فكثيراً من العمارات نجحت مجالس اداراتها في ايجاد حارس (بواب العمارة) واقامة بوابة حديد للمدخل ولكن أكثر سكان العمارات أو مجالس ادارتها لم تستطع التغلب على هذه المشكلة .

ثانياً : - نتائج الدراسة الميدانية :

١- بعض الصفات الديموجرافية لمجتمع الدراسة وعلاقتها بمقياس التماسك المجتمعي :

أ - كانت نسبة سكان التعاونيات ٤٩,١ ٪ ومساكن البنك ١١,٥ ٪ والدخل المحدود ٣٩,٤٪ في عينة الدراسة ، واتضح أن هناك علاقة قوية بين نمط السكن في المجاورات والبعد الخاص في المقياس وهو القدرة على العمل المشترك المنتظم حيث كان هناك ارتباط قدره ٠,١١٨ وعند درجة معنوية ٠,٠٥ حيث أن أي قيمة أقل من هذه القيمة الحرجة تعتبر غير ذي دالالة وباستخدام معامل اقتران بين الفئة السكنية والابعاد الخمسة للمقياس كانت النتيجة كالآتي : -

كانت العلاقة قوية بين البعد الخامس للمقياس (القدرة على العمل المشترك المنظم) والحالة السكنية قوته ٠,٤٣٨ كما كانت قوة العلاقة متوسطة مع كل من الأبعاد الأول والثالث والرابع قيمة كل منهم على التوالي ٠٣٠٣ ، ٠,٢٤٧ ، ٠,٢٥٤ كما كانت العلاقة ضعيفة مع البعد الثاني وهو وعى الجيران واتجاهتهم نحو المساعدين الطبيعين ، حيث كانت ٠,١٨٢ أي غير دالة وكان من الواضح اتجاه العلاقة نحو الفئة السكنية بالتعاونيات نظراً لوجود مجالس إدارات بها وبعض الانشطة بالجهود الذاتية وكان معامل اقتران فاي بنفس الدلالة لمعامل كرامير حيث قوة العلاقة مع البعد الخامس ٠,٥٠٨ ، ومتوسط القوة مع الابعاد الأول والثالث والرابع مقدارها على التوالي ٠,٤٢٨ ، ٠,٣٥٠ ، ٠,٣٥٩ ، مع ضعف معامل الاقتران مع البعد الثاني قدره ٠,٢٥٨

ب - الحالة التعليمية للأزواج أرباب الأسر :

أتضح من الدراسة ان نسبة الأمية في المجارة ٣,٧٪ ومن يقرأ ويكتب فقط ١٢٪ ومستوى الاعدادية ٢,٣٪ والمؤهل المتوسط ٢٠,٦ ٪ وفوق المتوسط ١١٪ والجامعي ٤٢,٢ ٪ وأعلى من الجامعي ٨,٢ ٪ .

وبالتالي فإن المجاورة تتمتع بنسبة مرتفعة من المتعلمين خاصة الحاصلين لمؤهل أعلى من الجامعي والمؤهل الجامعي وانخفاض نسبة الأمية ومن يقرأ ويكتب فقط ويرجع ذلك الى أن الحي حديث النشأة وارتبط انشائه بإنشاء الجامعة ومعظم العاملين بالجامعة أو الذين استقر بهم المقام للحياة بمدينة الفيوم من العاملين أو أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في هذا الحي ، ويرجع ظهور الأمية والتعليم المنخفض لوجود مساكن محدودي الدخل والتي حصلوا عليها نتيجة قرارات الإزالة .

وقد كان هناك ارتباط بين الحالة التعليمية لرب الأسرة مع البعد الثالث لمقياس التماسك وهو المبادأة لمواجهة مشكلات الحي وكان مقدار الارتباط ٠,١٧٨ وأما باستخدام معامل اقتران كرامير فقد كان هناك اقتران قوته المتوسطة مع أبعاد المقياس الخمسة قدرها على التوالي بالترتيب ٠,٢١١ ، ٠,٣٠٣ ، ٠,٢٥٠ ، ٠,٢٤٤ ، ٠,٢٨٥ ، وقد كان معامل الارتباط متوسط مع البعد الأول بإستخدام معامل ارتباط فأي ٠,٤٦٤ ، وقوى مع الأبعاد الأخرى من الثاني الى الخامس قدرة ٠,٦٤٣ ، ٠,٦١٣ ، ٠,٦١٨ ، ٠,٧٠١

جـ - الحالة التعليمية للزوجة :

وكما يظهر في الاحصائيات العامة لجمهورية مصر العربية من إنخفاض نسبة التعليم بين السيدات عنه بين الرجال - كانت كذلك في المجاورة محل الدراسة حيث كانت نسبة الأمية بين سيدات مجتمع الدراسة ١٠٪ ومن يقرأ ويكتب منهن فقط ١٤٪ أما أعلى نسبة من السيدات المتعلمات فكانت ٢٦,٦ ٪ من حاملات الشهادات المتوسطة يليها ٢٥,٢٪ حاملات المؤهل الجامعي ١٢,٨٪ من حاملات المؤهل فوق المتوسط ، ٦,٤٪ من حاملات الشهادات الاعدادية ، ٤,١٪ من حاملات المؤهل أعلى من

المرحلة الجامعية وكان للحالة التعليمية للزوجة ارتباط ذو قيمة معنوية بين الحالة التعليمية للزوجات والبعد الثالث للمقياس مقداره ٠,١٧٨ وهو المبادأة لمواجهة مشكلات الحي ، ولكن على معامل اقترانه كرامير كان هناك ارتباط ذو قيمة متوسطة مع كل ابعاد المقياس من الأول الى الخامس على التوالي قدره ٠,٢١٨ ، ٠,٢٤٠ ، ٠,٢٩٧ ، ٠,٢٢٧ ، ٠,٢٥٣ ، وبأستخدام معامل ارتباط (فا)[1] كان أقوى حيث كانت القيم ٠,٣٣٥ ، ٦١٠ ، ٠,٢٧٢ ٠,٥٥٦ ، ٠,٦٢٠ ، مع الابعاد الاول الى الخامس على التوالي .

د - الموطن الأصلى للأسرة :

يرجع الموطن الاصلى للاسرة مجتمع الدراسة الى أن ٦٠٪ منهم من محافظة الفيوم ، ١٩٪ من محافظات الوجه القبلي ، ١٣٪ من الوجه البحري ، ٨٪ من محافظات ساحلية وصحراوية ، ويرجع ذلك الى الهجرة من ريف محافظة الفيوم الى المدينة للالتحاق بوظائف وتحسين مستوى المعيشة ، وكان هناك هجرة من وسط المدينة المكتظ بالسكان إلى اطراف المدينة حيث السكن المتوفر والأرخص ، وقد كان هناك ارتباط بين الموطن الأصلى للاسرة والبعد الثاني للمقياس وهو الاتجاه الايجابي نحو المساعدين الطبيعين والبعد الخامس وهو القدرة على العمل المشترك المنتظم قوته بالترتيب على التوالي ن ١١٦ ، ١٨٥ ، .

هـ - الحالة المهنية للزوج :-

---

(١) Everit, B.S.:The Analysis of Contingency Tables . London :Chapman and HALL, 1997 .A Hlsted Press Book-John Willy & Sons Inc . N . Y .

يتضح من وصف مجتمع الدراسة أن حوالي ٦٥,٨٪ من أرباب الأسرة من الموظفين العاملين بالجهاز الحكومي أو شركات القطاع العام أو الخاص ، ٨,٧٪ أعمال حرفية ، ٧,٣٪ أعمال تجارية خاصة ، ٤,٦٪ مهن حرة كالمحاميين والمحاسبيين والاطباء ، ٥,٥٪ عمال خدمات ، ٢٪ أعملا مؤقته ، ٤,٦٪ مهن أخرى ، ويرجع كبر نسبة العامليين بالقطاع الحكومي أو القطاع العام أو القطاع الخاص لأن معظم السكان يعملون بالجامعة ، وترجع نسبة الحرفيين وعمال الخدمات والاعمال المؤقته الى وجود مساكن محدودي الدخل.

وقد وجد أن هناك ارتباط بين مهنة الزوج وكل من البعد الثاني والرابع وهما وعى الجيران واتجاهاتهم نحو المساعدين الطبيعيين والعلاقات والروابط الاجتماعية بين الجيران وكانت قيمة الارتباط لكلا البعدين مع مهنة الزوج ٠,١٢٢ ، ٠,١١٦ ، وباستخدام معامل فاي كان هناك ارتباط مع الخمسة أبعاد ومقداره على التوالي ٠,٥٤١ ، ٠,٥٣٢ ، ٠,٥٨١ ، ٠,٥٧٩ ، ٠,٧٤١ ، كما كانت نتائج معامل اقتران كرامير ضعيفة القيمة أي أنه لا توجد علاقة اقتران بين مهنة الزوج ونوع العمل الذي يزاوله.

و - الحالة المهنية للزوجة :-

يتضح أن نسبة كبيرة من الزوجات ربات المنزل بلغت ٢٠,٧٪ ، ٥٧٪ من الزوجات يعملن موظفات بالجهاز الحكومي أو القطاع العام ، ٤,٦ ٪ مهن حرة ، ٣ ٪ أعمال تجارية ، ١٤,٧٪ أعمال حرفية ، وقد لوحظ أن هذه النسبة الأخيرة كبيرة وأكبر من النسبة التي بين الأزواج وقد يرجع ذلك الى أن كثير من السيدات يعملن في ورش مصانع الملابس الجاهزة ، والتريكو بجانب الصناعات الحرفية الأخرى ، التي يعمل بها النساء .

كما كان هناك علاقة بين أبعاد المقياس ومهنة الزوجة كانت هناك علاقة ارتباط على نفس البعدين الثاني والرابع قوته ٠,١١ ، ٠,١٤ ، على التوالي مع وجود علاقة قوية بمعامل فاي مع الأبعاد الخمسة على التوالي قدره ٠,٦٠٧ ٠,٧٥٨ ، ٠,٥٣١ ، ٠,٦٣٣ ، ٠,٧٢٨ ، وكان معامل الاقتران متوسط باستخدام معامل كرامير بين مهنة الزوجة وأبعاد المقياس .

ز - الدخل الشهري للاسرة :-

اتصف الدخل الشهري للاسر مجتمع الدراسة بالارتفاع فمع أنه دائما عند السؤال عن الدخل الشهري تبدى الاسر كثيراً من التحفظ فقد كانت استجابات المبحوثين ٤٧٪ دخلهم أعلى من ٢٥٠ جنيه شهريا ، ٢٠٪ دخلهم الشهري بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ جنيه شهرياً ، ١٦٪ اقل من ذلك ، مع الوضع في الاعتبار البيانات السابقة عن وظيفة ارباب الأسر وهو أن ٦٥٪ من أرباب الأسر موظفين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص .

وقد ظهرت علاقة ارتباط قوتها ٠,١٣٨ ، ٠,١٣٦ ، ٠,١٥٠ ، بين الدخل الشهري والأبعاد الثالث والرابع والخامس من المقياس على التوالي ، وكان معامل اقتران كرامير أيضاً قوته متوسطة مع الأبعاد الخمسة مقداره بالترتيب على التوالي ٠,٢٢٤ ، ٠,١٢٥ ، ٠,٢٢٢ ، ٠,٢٦٤ ، ٠,٢٧٨ ، وظهرت العلاقة قوية باستخدام معامل فاي حيث حانت ٠,٥٠٢ ، ٠,٥٠١ ، ٠,٥٠٧ ، ٠,٥٩١ ، ٠,٦٢٢ بالترتيب على التوالي أي أنه توجد علاقة قوية بين الدخل الشهري وأبعاد مقياس التماسك المجتمعي .

جـ - حجم الأسرة :-

ظهرة من الدراسة أن حجم الاسر في هذا المجتمع يميل الى الاسر التي لا يزيد افرادها عن ثلاثة بنسبة ٣٠٪ من اسر الدراسة ، و ٥٤٪ من مجتمع الدراسة عدد أفراد اسرهم من ٤ : ٦ أفراد ، ١٦٪ أكثر من ذلك، وقد يرجع ذلك الى أن أسر المجتمعات الجديدة دائماً ما تكون أسر حديثة التكوين هذا الى جانب ارتفاع نسبة التعليم ، والجدير بالذكر أنه لايوجد ارتباط بين أبعاد المقياس الخمسة وحجم الأسرة .

ط - مدة الاقامة بالحي :-

يتضح أن ٩٤,٥ ٪ من أسر مجتمع الدراسة كانت مدة اقامتهم بالحي تتراوح بين ٥ ، ١٠ سنوات ، ٢,٧٥ ٪ مدة اقامتهم اقل من ٥ سنوات، ٢,٧٥ ٪ مدة اقامتهم أكثر من ١٠ سنوات ، والجدير بالذكر أن الحي بدء في انشاؤه عام ١٩٨٧ م أي منذ أحد عشر عاماً ومن الطبيعي أن يكون عدد قليل هو الذي بدأ السكن في الحي مباشرة كما يحدث عادة في كل المجتمعات الحديثة حيث لا يتم شغل وحداتها السكنية دفعة واحدة ولايوجد ارتباط بين مدة الاقامة بالحي وأبعاد المقياس بالاصح البعد الثالث الخاص بالمبادأه لدى سكان المجاورة لمواجهة مشكلات الحي وكان مقداره ٠,١٣٧ ، أما معامل اقتران كرامير فكان متوسط مع كل الأبعاد . ما عدا البعد الثاني فكان ضعيفاً ، وكذلك كان معامل اقتران فاي متوسط القيمة على كل الابعاد .

النتيجة النهائية في العلاقة بين أبعاد مقياس التماسك المجتمعي والصفات الديموجرافية للسكان أن العلاقة الارتباطية واضحة لصالح التماسك في كل من الحالة التعليمية للأسرة والحالة المهنية للزوجة والدخل الشهري حيث كانت العلاقة الارتباطية مع التماسك قوية في هذا الحالات.

٢ - نتائج تطبيق مقياس التماسك المجتمعي :

جدول رقم (٣) يوضح البعد الأول في المقياس (الانتماْء)

م	العبارة	دائماً		أحياناً		لا		مجموع الوزن	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	الاوزان المرجح	
١	أشعر بالراحة لتواجدي بالحي	١١١	٥١	١١	٥	٩٦	٤٤	٤٥١	٢,٠٦
٢	أهتم بإقناع الأخرين بخطأ نظرتهم للحي	٣١	١٤	٢٤	١١	١٦٣	٧٥	٣٠٤	١,٤
٣	أشعر بالفخر لوجودي بالحي	٤٤	٢٠	١٥	٧	١٥٩	٧٣	٣٢١	١,٥
٤	احافظ على المشروعات والبرامج الموجودة بالحي	٣٤	١٥	١٧	٨	١٦٧	٧٧	٣٠٣	١,٤
٥	أحرص على مناقشة مشكلات الحي في كل مناسبة تتاح لي	٢٩	١٣	٢١	١٠	١٦٨	٧٧	٢٩٧	١,٤
٦	يشرفني أن أمثل الحي في أي لقاء أو مؤتمر	٣١	١٤	٢٥	١١	١٦٢	٧٤	٣٠٥	١,٤
٧	أحرص على اخفاء أي معلومات تسيء الى سمعة الحي	٣٠	١٤	٢٠	٩	١٦٨	٧٧	٢٩٨	١,٤
٨	اهتم بتعريف كل من اتعامل معهم بأنني من سكان الحي	٤٢	٢٠	١١	٦	١٦٣	٧٤	٣١٥	١,٤
			-		-		-	٢٥٩٤	

القوة العظمى للبعد = ٢١٨ × ٣ × ٨ = ٥٢٣٢

٢٥٩٤

القوة النسبية لاجمالي البعد = ———— = ٠,٤٩ (اقل من المتوسط)

٥٢٣٢

أن ٥١٪ من سكان الحي يشعرون بالراحة للسكن به كما أن ٤٤٪ أبدوا عدم ارتياحهم للسكن به وقد يرجع ذلك لأن الحي جديد ويشعر

فيه بالغربة نظراً لوجود عدد كبير من شقق العمارات غير مسكونة خاصة في مجاورة التعاونيات والبنك ، وكذلك قد يرجع أيضاً لعدم تعاون سكان بعض العمارات في حل المشاكل المشتركة كالمياه والانارة طبقاً لما ذكر في جلسات الاستماع - كما لوحظ وجود شعور اللامبالاه لدى الاغلبية في عينة الدراسة تجاه الاهتمام باقناع الاخرين بخطأ نظرتهم للحي أو للحفاظ على المشروعات والبرامج الموجودة بالحي وهذا يعطى مؤشرا لضعف الانتماء بالحي وقد يرجع ذلك لضعف شبكة العلاقات الاجتماعية وافتقار المنطقة الى تنظيمات تجمع المواطنين مع بعضهم لمناقشة مشاكلهم واحتياجاتهم .

جدول رقم (٤) يوضح البعد الثاني في المقياس وعى الجيران واتجاهاتهم نحو المساعدون الطبيعيون

م	العبارة	دائماً		أحياناً		لا		مجموع الوزن	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	الاوزان المرجح	
٩	أحرص على التعرف على المساعدين الطبيعين في الحي	٢٢	١٠	٩	٤	١٨٧	٨٦	٢٧١	١,٢
١٠	اتعاون معهم في مواجهة مشكلات الحي	٤٢	١٩	١١	٥	١٦٥	٧٦	٣١٣	١,٤
١١	أرى أنهم يتحركون ويقومون بجهد عندما يلجا إليهم أحد	٦٩	٣٢	١٧	٧	١٣٢	٦١	٣٧٣	١,٧
١٢	أثق في قدرتهم على التعبير عن احتياجات ومشكلات أهالى الحي	٤١	١٦	١٥	٧	١٦٢	٧٤	٣١٥	١,٤

م	العبارة	دائماً		أحياناً		لا		مجموع الوزن	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	الاوزان المرجح	
١٣	أقدم اقتراحاتي لهم عند مواجهة الحي أو أحد افراده لمشكلة .	٤٦	٢١	١٣	٦	١٥٩	٧٣	٣٥٩	١,٦
١٤	أعتقد أنهم يمكنون الأهالى من تنظيم انفسهن لمواجهة مشكلات الحي	٤٢	١٩	٢٥	١٢	١٥١	٦٩	٣٢٧	١,٥
١٥	أحرص على متابعة تحركاتهم في الحي	٢٥	١٢	١٦	٧	١٧٧	٨١	٢٥٩	١,٢
١٦	أنضم إليهم عندما يحتاجون لمساعدتي	٢١	١٠	١٥	٧	١٨٢	٨٣	٢٥٤	١,١
								٢٤٧١	

القوة العظمى للبعد = ٢١٨ × ٣ × ٨ = ٥٢٣٢

٢٤٧١

القوة النسبية لاجمالي البعد = ———— = ٠,٤٧ (اقل من المتوسط)

٥٢٣٢

رغم أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة (٨٦٪) . لا تحرص على التعرف على المساعدين الطبيعيين أو لا يتعاونون معهم في مشكلات الحي (٧٦٪) ولا ينضمون إليهم عندما يحتاجون لمساعدتهم إلا أنه توجد نسبة غير قليلة (٦٩٪) تعتقد أن المساعدين الطبيعيين يمكنون الاهالى من تنظيم أنفسهم لمواجهة مشكلات الحي . وهذه النسب غير مستغربه في مجتمع حضري منشأ حديثاً حيث أن معظم الدراسات الحضرية ترى أن المجتمع الحضري مجتمع وظيفي وأنه يعتمد على المساعدة المتبادلة بين زملاء العمل

والوظيفة أكثر من الجيران . فارتباطهم بزملاء العمل أكثر من ارتباطهم بالجيران وهذا مما يجعل هناك شعور بالاغتراب والانعزالية في المجتمعات الحضرية المنشأة حديثاً . ومما جعل أن هناك اعتقاد بقدرة المساعدين الطبيعيين على تنظيم الناس لمواجهة مشكلات الحي هو ما استطاع اهالى الحي ان يتعاونوا في تنفيذه في بعض المشروعات في الحي كإنشاء المساجد واستجلاب بعض الخدمات للحي من خلال المساعدين الطبيعيين وبعض من قيادات الحي . ومن جهة أخرى فان هذه الانعزالية والشعور بالاغتراب جعل هناك كثير من مشكلات الحي أو المشكلات الخاصة بالمجاورات أو بعض العمارات لم تحل مشكلة انارة السلم في كثير من العمارات أو مشكلة عدادات المياه المشتركة وخزانات المياه وصيانتها ، ومشكلة الحراسة لمدخل العمارة ، وكل هذه المشاكل تحتاج أولا لوجود شبكة من العلاقات الاجتماعية وخلق الثقة بين سكان الحي وفي القيادات والمساعدين الطبيعيين حتى يمكن ايجاد التنظيم التعاوني الذي يستطيع مجابهة هذه المشكلات . وقد عبر الكثير من السكان أثناء جلسات الاستماع عن هذه المشكلات وعن اقتراحاتهم التي قدموها عندما كانت تحدث اجتماعات فيما بينهم . ولكن ضعف الروابط الاجتماعية وضعف الثقة لم يخلق المناخ الملائم للاستمرار في وضع حلول للمشاكل القائمة .

وتفيد القوة النسبية لهذا البعد (٠,٤٧) هى أقل قوى الابعاد الخمسة في المقياس جدول رقم (٥) البعد الثالث للمقياس المبادأة لدى سكان المجاورة لمواجهة مشكلات الحي

م	العبارة	دائماً		أحياناً		لا		مجموع الوزن	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	الاوزان المرجح	
١٧	اسارع بإبداء مقترحاتي في حل مشكلات الحي	٨٩	٤١	٩	٤	١٢٠	٥٥	٤٠٥	١,٩
١٨	أبادر بالإنضمام لأي جمعية تسعى الى حل مشكلات الحي	٤٥	٢١	٢٩	١٣	١٤٤	٦٦	٣٤٧	١,٦
١٩	استثير الاهالى للمشاركة في حل مشكلات الحي	٤٦	٢١	١٨	٨	١٥٤	٧١	٣٢٨	١,٥
٢٠	أسارع بالتوفيق بين الرغبات المتعارضة لحل مشكلات الحي	٣٤	١٦	٢١	٩	١٦٢	٧٥	٣٠٧	١,٤
٢١	أبادر بجهدي في أي مشروع لحل مشكلات الحي	٥٣	٢٤	٢٤	١١	١٤١	٦٥	٣٤٨	١,٦
٢٢	أخصص جزء من وقتى لأي مشروع لحل مشكلات الحي	٥٢	٢٤	٢٧١٢ ١٧	١٢	١٣٩	٦٤	٣٤٩	١,٦
٢٣	أتبرع بالمال لأي مشروع لحل مشكلات الحي	٤٦	٢١	٩	٦	١٦٠	٧٣	٣٢٢	١,٥
٢٤	انظم لقاءات للجيران لحل مشكلات الحي	٣١	١٤	٢٩	٨	١٧٠	٧٨	٣١٧	١,٤
								٢٧٢ ٣	

القوة العظمى للبعد = ٢١٨ × ٣ × ٨ = ٥٢٣٢

٢٧٢٣

القوة النسبية لاجمالي البعد = ——— = ٠,٥٢ (أكثر من المتوسط)

٥٢٣٢

لوحظ أن نسبة ٤١٪ من مفردات العينة (أقل من المتوسط) تسارع في ابداء المقترحات لحل مشكلات الحي ، وقد ترجع هذه النسبة الى ارتفاع نسبة المتعلمين في الحي ممن يتمتعون بالقدرة أكثر من غيرهم في التعبير عن احتياجاتهم مع وجود نسبة لديها الاستعداد للمبادرة بالجهد أو الوقت لحل مشكلات الحي وهى ٢٤٪ وهى نسبة ليست كبيرة ولكن يمكن الاعتماد عليها عند بناء تنظيم يتبنى علاج مشاكل الحي واشباع احتياجاته ، كما وجد أن المبادأة تتراجع كثيراً عندما يتعلق الأمر بالتبرع بالمال أو بذل جهد لتنظيم لقاءات للجيران حيث أن من عندهم مبادأة للتبرع بالمال ٢١٪ ، ومن عنده مبادأة لتنظيم لقاءات للجيران ١٤ ٪ فقط قد يرجع ذلك لعدم وجود علاقات بين الجيران وأن الاتصال بينهم ضعيف مما يجعل المبادأة في ذلك تحتاج لجهد .

جدول رقم (٦) البعد الرابع للمقياس العلاقات والروابط الاجتماعية بين الجيران وأداؤها لوظائفها

م	العبارة	دائماً		أحياناً		لا		مجموع الوزن	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	الاوزان المرجح	
٢٥	أقف بجوار جيراني في المناسبات المختلفة	١٦٩	٧٨	٣٠	١٤	١٩	٩	٥٨٦	٢,٣
٢٦	اقرض جيراني عند حاجتهم لى	٨٩	٤١	٣٧	١٧	٩٢	٤٢	٤٤٢	٢
٢٧	اراعي شقة جيراني عند سفرهم أو عدم تواجدهم بها	٣٨	١٧	٣١	١٤	١٤٩	٦٩	٣٢٥	١,٥
٢٨	أرعى طفل جيراني عند رجوعه من المدرسة والشقة مغلقة	٦٧	٣١	٣٦	١٦	١١٥	٥٣	٣٢٨	١,٥
٢٩	أعير بعض المستلزمات المنزلية إذا طلبها الجيران منى	٦٢	٢٨	٣٠	١٤	١٢٦	٥٨	٣٧٢	١,٧
٣٠	احرص على تسوية أي خلافات مع جيراني في الحي	٦٢	٢٨	٢٥	١٢	١٣١	٦٠	٣٧٦	١,٧
٣١	اشجع ابنائي على التعامل مع أبناء الجيران في الحي	٥٧	٢٦	٣٠	١٤	١٣١	٦٠	٣٦٢	١,٦
٣٢	ألجأ الى الجيران عند الحاجة أليهم	٧٩	٣٥	١٤	٦	١٢٨	٥٩	٣٩٣	١,٨
								٣٥٨٤	

القوة العظمى للبعد = ٢١٨ × ٣ × ٨ = ٥٢٣٢

٣٥٨٤

القوة النسبية لاجمالي البعد = ——— = ٠,٦ (أكثر من المتوسط)

٥٢٣٢

رغم أنه في البعد الثاني تظهر الانعزالية وعدم حب الاختلاط الا أنه عند سؤال مفردات عينة الدراسة عن موقفهم في المناسبات المختلفة ازاء جيرانهم اجابت نسبة كبيرة ٨٧٪ بالايجاب وهذه جزء من ثقافة المجتمع المصري وهى الوقوف بجانب الجار في المناسبات الحرجة كالوفاة والحوادث وغيرها ويخجل في الاجابة بغير ذلك - ولذا فإنه لوحظ أن الوظيفة الامنية للجار ضعيفة فقد أجابت ١٧ ٪ من مفردات التعينة بأنها لا ترعى شقة الجيران عند سفرهم وأجاب ٣١٪ فقط بأنه يرعى طفل الجيران عند عودته من المدرسة وشقة اسرته مغلقة كما أن ٢٦٪ فقط يشجع أبنائه على التعامل مع أبناء الجيران ويرجع ذلك ايضا للخوف من القيم السلبية لدى الغير مما يؤدي للانعزالية ، إلا أن القوة النسبية لهذا البعد تعتبر أكبر من الأبعاد الأخرى للمقياس .

جدول رقم (٧) البعد الخامس القدرة على العمل المشترك المنظم

م	العبارة	دائماً		أحياناً		لا		مجموع الوزن الاوزان المرجح	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٣٣	أعتقد أن العمل المشترك المنظم يؤدي الى تماسك المجتمع	١١٣	٥٢	١٣	٦	٩٢	٤٢	٤٥٧	٢,١
٣٤	أرى أن العمل المشترك المنظم يساعد على تبادل الخبرات بين المواطن	٥٤	٢٥	٢٨	١٣	١٣٦	٦٢	٣٥٤	١,٦
٣٥	أرى أن العمل المشترك المنظم أفضل الأساليب لتنمية الحي	٧٨	٣٦	٢٩	١٣	١١١	٥١	٤٠٣	١,٨
٣٦	اعتقد أن العمل المشترك المنظم يوفر الخدمات للحي	٧٠	٣٢	٢٦	١٢	١٢٢	٥٦	٣٨٤	١,٧
٣٧	اعتقد أن العمل المشترك المنظم يحافظ ويدعم الخدمات القائمة بالحي	٦٢	٢٨	٣٢	١٥	١٢٤	٥٧	٣٧٤	١,٧
٣٨	المصلحة المشتركة تجعل الاهالي يهتمون بتحقيقها	٥٠	٢٣	٣٥	١٦	١٣٢	٦١	٣٥٣	١,٦
٣٩	العمل المشترك المنظم يدعم القيم الديموقراطية	٥٨	٢٧	٢٠	٩	١٤٠	٦٤	٣٧٤	١,٧
٤٠	العمل المشترك المنظم يساهم في حل كثير من مشكلات المجتمع	٤٧	٢٢	٢٥	١١	١٤٦	٦٧	٣٣٧	١,٥
								٣٠٣٦	

القوة العظمى للبعد = ٢١٨ × ٣ × ٨ = ٥٢٣٢

٣٠٣٦

القوة النسبية لاجمالي البعد = ——— = ٠,٥٨ (أكبر من المتوسط)

٥٢٣٢

نظراً لأن خبرات كثير من المواطنين قليلة عن العمل المشترك المنتظم (خاصة في الحضر) لذلك فإن ٥٢٪ فقط من مفردات العينية يعتقدون أنه يؤدي الى تماسك المجتمع ، ٢٥٪ أفاد بأنه يساعد على تبادل الخبرات ، وكما أن هناك نسبة ٣٦٪ تعتقد أن العمل المشترك المنظم هو أفضل الاساليب لتنمية الحي ، ٣٢ ٪ يعتقدون أنه يوفر خدمات للحى . إلا أنه في الجانب الأخر تظهر عدم الثقة في العمل المشترك المنظم حيث أن ٢٢ ٪ فقط يعتقدون أنه يساهم في حل مشاكل المجتمع ، ويعتقد الباحثان ان مثل هذه المجتمعات الحضرية تحتاج الى اعادة الثقة بين سكانها في قدرة العمل المشترك على حل كثيرمن المشكلات ، وتوفير الخدمات ، والحفاظ على الأمن الذي يأتي نتيجة تولد شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال العمل المشترك وايجاد علاقات الوجه للوجه والعلاقات الحميمة بين سكان المجاورة وهذا هو دور الخدمة الاجتماعية والاخصائي الاجتماعي في العمل مع منظمات الجيرة .

مستخلصات الدراسة :

١ - إن ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية في المجاورات الحضرية الحديثة أثر على تواجد التماسك المجتمعي للسكان حيث كانت القوة النسبية للانتماء اقل من المتوسط (٠٤٩) وهو ما يثبت صحة الفرض الأول

٢ - وكذلك كان لضعف شبكة العلاقات الاجتماعية والتنظيمات التطوعية وغير الحكومية أثرا سلبيا على اتجاهات سكان المجاورة الحضرية الحديثة تجاه المساعدين الطبيعيين حيث كانت القوة النسبية لهذا البعد على المقياس (٠,٤٧) أقل من المتوسط وهو مايثبت صحة الفرض الثاني للدراسة .

٣ - لم يكن لشبكة العلاقات الاجتماعية والتنظيمات التطوعية وغير الحكومية دوراً في ايجاد المبادأة وكانت قوة هذا البعد على المقياس متوسط (٠,٥٢٪) ولكنها كانت تقل عندما يكون هناك تبرع بالمال أو الوقت لعقد لقاءات بين السكان _ أو التوفيق بين الرغبات المتعارضة . وبالتالي يمكن القول بأنه لم تثبت صحة الفرض الثالث - حيث تعتبر المبادأة اتجاه شخصي لدى الافراد تنموا وتزداد عندما يتواجد الاحساس بتبادل الثقة والتعاون المشترك .

٤ - لم يكن لضعف شبكة العلاقات الاجتماعية أثرا على قيام المجاورة ببعض وظائفها الاجتماعية فقد كانت قوة هذا البعد على المقياس (٠,٦) أي أكبر من المتوسط بقليل إلا أنه لوحظ ضعف قيام الجار بالوظيفة الامنية .

٥ - أظهرت نتائج الدراسة أن للتنظيمات التطوعية وغير الحكومية دوراً في بناء قدره سكان المجاورات الحضرية الحديثة على العمل المشترك المنتظم حيث كان قوة هذا البعد (٠,٥٨) أي متوسط .

توصيات الدراسة :-

أولاً : تحتاج المجاورة الحديثة عند نشأتها الى دور المنظم الاجتماعي الذي يساعد على :

١ - اقامة شبكة العلاقات الاجتماعية بين السكان وايجاد التنظيمات الرسمية وغير الرسمية مثل مجالس ادارات العمارات ، والجمعيات الأهلية التطوعية مما ينمى الروابط والعلاقات بين السكان ويزيد من تماسكهم الاجتماعي ويبعد الشعور بالغربة والعزلة بين السكان مما تستطيع معه المجاورة من أداء وظائفها الاجتماعية وأهمها التنشئة الاجتماعية - والامن الاجتماعي وغير ذلك .

٢ - معاونة التنظيمات المحلية والمساعدين الطبيعيين على أداء وظائفها في حل المشاكل التي تواجه السكان ككل أو كاسر فردية بتزويدهم بالمعلومات والخبرات عن الخدمات والامكانيات المتاحة في المجتمع والتي يمكن الاستفادة منها .

٣ - معاونة التنظيمات القائمة " تنظيمات تطوعية رسمية كالجمعيات الأهلية - أو تنظيمات غير رسمية لمجالس ادارات العمارات " على اداء دورها في حل المشاكل المشتركة بين السكان والتوفيق بين الرغبات المتعارضة ومساعدتها في تقديم الخدمات والمساعدات التي يحتاجها السكان " مثل المعاونة في وضع نظام للتخلص من القامة - أو نظام لصيانة مرافق العمارة وغيره من المشاكل التي وردت في جلسات الاستماع .

ثانياً : عند التخطيط لاقامة أحياء جديدة أو مدن جديدة لا بد من التفكير في ايجاد تنظيم اجتماعي له قيادة اجتماعية متخصصة واعية لحل

المشاكل الاجتماعية لهذه المجتمعات المستخدمة فمن أهم وظائف التنظيم الاجتماعي الذي تقوده قيادة متخصصة واعية هى اقامة روابط اتصال بين شبكة العمل المهنية التي تخطط لاقامة المجتمع وتوفر له الخدمات وشبكة العمل غير الرسمية التي تساند وتدعم شبكة العمل المهنية بل وتوجهها الى ما يتوافق مع احتياجات السكان وطرق حياتهم وثقافتهم وذلك فيه الكثير من حل مشاكل المجتمعات المستحدثة .

قائمة المراجع

اولاً : المراجع العربية :-

١ - ابراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٢ - أحمد محمد السنهوري : مقياس اتجاه القيادات الشعبية في الجيران الحضرية نحو المساعدة الذاتية في التنمية المحلية ، بحث منشور في (المؤتمر العلمي الرابع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٠).

٣ - تماضر حسونه وحسين رفاعي : المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياضي ، ١٩٨٧) .

٤ - تومادر أحمد مصطفى : دور الخدمة الاجتماعية في تنمية جيرة حضرية مستحدثة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامع حلاون ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٥ - سرية جاد الله عبد السيد : استخدام طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة سكان منطقة حضرية متخلفة على تنمية مجتمع ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

٦ - محمد الجوهري وأخرون : دراسات في علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، ١٩٩٥ .

٧ - محمد الظريف وسعد محمد : مقياس الاتجاه نحو الانتماء للجماعة ، بحث منشور (في المؤتمر العلمي الثالث . كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان . القاهرة ، ١٩٨٩ .

٨ - محمود محمود عرفان : العلاقة بين الممارسة المنهجية للخدمة الاجتماعية ، وتنمية المساعدة الذاتية لسكان المجتمعات العشوائية ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم . ١٩٩٦ .

٩ - نبيل محمد توفيق السمالوطي : المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع ، دار الشروق ، جدة ١٩٨٥ .

١٠ - وفاء محمد الصادي : عوائق مشاركة سكان المجتمعات المستحدثة الحضرية لتنمية مجتمعاتهم ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨١ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1 - David E. Biegl : " Neighborhoods " , in Encyclopedia of Social Work; , N.A.S.W. vol. 2 - N.Y.- 1987 .

2 - Downs, A. :"Neighborhoods and Urban Development, " Washington, D.C,the Brookings institution , 1981 .

3 - Everit , B.S. :The Analysis of Contingency Tables - London : Chapman and HALL , 1997 . A Hlsted Press Book - John Willy & Sons Inc . N.Y.

4 - Harrison W . David " Community Development" in Encyclopidis of Social Work N . A .S.S.W.- N. Y . - 1995

5 - Ibrahim A. Ragab & athers " Representation in Neighborhood Organization " in Community Organization for 1980 's - Edited by Armand Lauffer & Edward Newman :

A special Doubl Issue of Social Development Issue - Vlume 5 Summer & Fall 1981 Number 2 - 3 University of lowa - U . S . A .

6 - Keller , S . : "The Urban Neighborhood . A Sociological Perspective , " N.Y, Random House, U.S.A 1968 .